الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018) – السنة الأولى 2016 – الدورة البرلمانية العادية (2016 – 2017) العدد: 2

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 27 ذو الحجة 1437 والخميس 12 محرم 1438
الموافق 29 سبتمبر و13 أكتوبر 2016

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 29 محرم 1438
الموافق 30 أكتوبر 2016

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الثانية..... ص 03**
- أسئلة شفوية.

2) **محضر الجلسة العلنية الثالثة .... ص 28**
- أسئلة شفوية.

3) **ملحق ..... ص 41**
- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم الخميس 27 ذو الحجة 1437
الموافق 29 سبتمبر 2016

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير الأول؛
– السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
– السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
– السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
– السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة العاشرة صباحًا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، كما تعلمون، طرح عدد من الأسئلة من قبل زميلات وزملاء لنا في المجلس على مسؤولي القطاعات الممثلة للحكومة في هذه الجلسة.

ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السائل الأول، السيد عباس بوعمامة والسؤال الشفوي موجه للسيد الوزير الأول، الكلمة لك السيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معالي الوزير الأول السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

إن ولايات الجنوب استفادت مثل جميع الولايات من إنجاز عدة مشاريع تنموية هامة، في إطار برنامج رئيس الجمهورية.

كما أن فخامة رئيس الجمهورية يولي اهتماما خاصا لمناطق أقصى الجنوب، من خلال إصدار تعليمات وقرارات من أجل تنمية مناطق الجنوب تنمية حقيقية، إلا أنه وفي إطار الإجراءات المتخذة من طرف وزارة المالية تم تجميد عدة مشاريع تنموية واقتصادية هامة.

وكما تعرفون فإن مناطق أقصى الجنوب عرفت تأخرا كبيرا في إنجاز مشاريع مسجلة وهذا راجع إلى عدة عوامل.

السؤال المطروح معالي الوزير الأول:

– لماذا لم يتم استثناء بعض الولايات، خاصة ولايات أقصى الجنوب بالنسبة لقرار التجميد؟

– متى يتم رفع التجميد بخصوص المشاريع المسجلة في ولايات أقصى الجنوب خاصة في قطاع التربية والصحة؟

– لماذا تم تجميد أو إلغاء بعض المشاريع الاقتصادية الهامة مثل مصنع الإسمنت بولاية إليزي؟ بلدية برج عمر دريس؟

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة، الآن أحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان التي تنوب عن السيد الوزير الأول، لإعطاء الردود حول السؤال الذي طرح قبل قليل.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): شكرا للسيد الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نيابة عن السيد الوزير الأول، أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة الموقر، على طرحه سؤالا شفويا حول مسألة تجميد المشاريع الاستثمارية في ولايات الجنوب.

وردا على هذا الانشغال أود إفادتكم علما بالتوضيحات التالية:

يجدر التذكير أنه على إثر تراجع أسعار البترول على المستوى الدولي والذي أدى إلى تسجيل انخفاض ملحوظ في الإيرادات المالية للدولة، اتخذت السلطات العمومية، بغية الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية لمداخيل البلاد، جملة من التدابير التي تهدف إلى ضبط النفقات العمومية والتحكم فيها، لاسيما من خلال وضع آلية لتسقيف نفقات التجهيز، ومع ذلك نؤكد على أن الدولة لم تتراجع عن نية توفير المزيد من التجهيزات العمومية الضرورية، لاسيما في مناطق الجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للبلاد.

وعليه، وفي إطار سياسة ترشيد النفقات العمومية، تم وإلى حين تحسن الظروف المالية للبلاد، أي ظرفيا، اتخاذ قرار تأجيل إنجاز بعض المشاريع العمومية التي تكتسي طابع الأولوية مقارنة بمشاريع أخرى وقد تم تنفيذ هذا الإجراء اعتمادا على المعايير التالية ويخص هذا الإجراء كذلك كل ولايات الوطن:

1 – منح الأفضلية في تخصيص الموارد العمومية للمشاريع العمومية ذات الأولوية والتي انطلقت الأشغال بها ضمن التكاليف المقررة.

2 – إعطاء الأولوية للمشاريع التي بلغت نسبة الأشغال بها معدلات إنجاز معتبرة والتي أصبحت جاهزة للتسليم.

3 – إعطاء الأولوية للمشاريع التي تم الانتهاء من دراسات الجدوى بشأنها.

بالمقابل وبالنسبة للمشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها، فقد ارتأت السلطات العمومية ضرورة جدولة تسلسلها، قصد إعادة هيكلتها، وفقا لعنصر الأولوية وحسب الحاجات الملحة للمواطنين؛ ومن هذا المنطلق شملت قرارات التأجيل، وأؤكد وأقول مرة ثانية التأجيل وليس الإلغاء، بعض المشاريع العمومية، التي لم يتم الشروع في إنجازها بعد، دون أن يعني ذلك إلغاءها، حيث تبقى مسألة إعادة الانطلاق فيها مرهونة بتحسن الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد.

وللعلم، فإن عدد المشاريع المؤجلة على مستوى الولايات العشر لجنوبنا الكبير إلى غاية تاريخ 31 ديسمبر 2015، لا يمثل إلا نسبة 5.2 ٪ من مخطط أعباء هاته الولايات و3.6 ٪ من البرامج المؤجلة على الصعيد الوطني والتي يبلغ عددها 414 مشروعا، تمثل غلافا ماليا قيمته 64 مليار دينار.

أما فيما يتعلق بالولايات الأربع لأقصى الجنوب، أي كل من ولايات أدرار، تمنراست، إليزي وتندوف، فقد تم إلى غاية نهاية 2015 تأجيل ما يمثل 6.3٪ من مخطط أعباء هذه الولايات، أي 106 مشروع تمثل غلافا ماليا قيمته 30.4 مليار دينار.

في الأخير، وفيما يخص مسألة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي، كمصانع الإسمنت، فمن المفيد التوضيح بأن السياسة المتبعة من قبل الدولة ترتكز على تشجيع هذا الصنف من الاستثمارات، بحيث على سبيل المثال، يرتقب انطلاق، في القريب العاجل، إنجاز مصنع للإسمنت بولاية بشار والاستلام المقبل لمصنع آخر بولاية أدرار. إضافة إلى ذلك، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحكومة قد اتخذت في هذا الإطار مجموعة من التدابير التحفيزية في المجال الضريبي والمالي والعقاري وذلك بهدف ترقية وتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية في مناطق الجنوب والهضاب العليا، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتشغيل، أي خلق مناصب العمل لفئات

الشباب الذين هم في سن التشغيل بهاته المناطق.

تلكم هي عناصر الانشغال التي أردت أن أفيدكم بها.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ الآن أسأل السيد عباس بوعمامة، هل لديه تعقيب على ما أتت به السيدة الوزيرة؟

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس.

في الحقيقة هو ليس تعقيبا ولكنه توضيح فقط، رد السيدة الوزيرة كان ردا لا بأس به ولكن من جانب آخر نحن نتفهم السياسة ونتفهم القرارات التي اتخذت، في ظل انخفاض البترول لتجميد المشاريع أو إلغائها.

هذا مقبول وهو ليس مشكلا، حتى ولو ألغيت المشاريع لا يوجد مشكل، ولكن الشيء الذي نراه نحن أن كل المشاريع طال بها الزمن، فأغلبية المشاريع في الولايات، في وقت مضى، كانت تنجز لكن الجنوب فقط يعرف تأخرا وذلك لعدة عوامل، وأقصد بذلك مؤسسات الإنجاز والإجراءات الأخرى التي لا أتحدث عنها، وأعطي على سبيل المثال، ولاية إليزي، لما نرى أن مدرسة ابتدائية في منطقة تاس والتي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 170 أو 180 كلم نراها مجمدة، أقول لك بكل صراحة نحن تمنينا من الحكومة أنها لما تتخذ هذا القرار في هذه الولايات لأن سكان تاس، لنكون صرحاء، ماذا عندهم هناك؟ عندهم الله ثم الدولة، فإذا كانت تكفلت بهم الدولة فإن أطفالهم يتمدرسون وإن لم تتكفل بهم فليس لديهم طريقة أخرى.

إذا جمدت مدرسة ابتدائية في إليزي، في مقر الولاية، والله شيء مقبول، ولكن مشاريع مجمدة في مناطق نائية مثل بلديات برج الحواس، على سبيل المثال ومستشفى 60 سريرا في بلدية الدبداب! أقول لك بكل صراحة لا نقبل أن يعالج المواطن في المناطق الحدودية في دول الجوار، هذا مرفوض! لابد أن ينجز مشروع المستشفى المسجل بـ 60 سريرا في بلدية الدبداب، لابد أن تنجز هذه المشاريع.

كان على الحكومة على الأقل أن تستثني بعض المشاريع مثل هذه ونحن اليوم لسنا نقلل، بل نقولها بشجاعة إن الجنوب، خاصة مناطق أقصى الجنوب لم تشهد تنمية حقيقية إلا منذ 1999 إلى اليوم، هذا الشيء الذي نقوله ونعترف به لفخامة رئيس الجمهورية ونؤكد أن كل قراراته وتعليماته التي تصدر، تؤكد على أنه لابد من تنمية مناطق الجنوب تنمية حقيقية، مما يجعلنا نؤكد على أنه لابد من رفع التجميد بالنسبة للمشاريع وخاصة في مجال التربية والصحة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ أعود فأسأل السيدة الوزيرة، هل لديها ما تضيفه على ما قالته من قبل؟

السيدة الوزيرة أخذت علما بمضمون التدخل وليس لديها ما تضيفه على ما قالته قبل قليل.

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني والموجه للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والمقدم من قبل السيد حسني سعيدي؛ الكلمة لك.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال الثاني موجه لمعالي وزير الداخلية والجماعات المحلية التالي نصه:

سيادة الوزير،

شهدت ولاية بشار خلال شهر مارس من هذه السنة اضطرابات خطيرة بعد مواجهات عنيفة بين بعض مواطني الولاية و الرعايا الأفارقة المهاجرين.

الحادثة جاءت إثر احتجاج بعض السكان ومطالبة السلطات المحلية بإعادة النظر في تدفق هؤلاء الرعايا الذين جعلوا محلات الرئيس المتواجدة عبر الولاية مسكنا لهم وتمارس فيها أعمال مشبوهة كالاعتداءات والمخدرات، من دون مراقبة من السلطات، رغم الشكاوى العديدة ولكن دون جدوى.

هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى جنسيات عديدة منها:

أنغولية، إيفوارية، سينغالية، لهم سلوكات وتصرفات لاتتناسب وعادات وقيم مجتمعنا، علما أن تلك المحلات تقع داخل الأحياء الشعبية، مما جعلنا نشهد مناوشات وانزلاقات من حين إلى آخر.

للإشارة، معالي الوزير، هنالك رعايا ماليون يقيمون في المدينة منذ سنوات طويلة قبل معاناة بلدهم، يعاملون من قبل سكان المنطقة بكل أخوة واحترام دون مشاكل تذكر.

معالي الوزير،

– كيف يسمح للمهاجرين باحتلال مقرات ومحلات، من المفروض أنها موجهة للتجارة وتدعيم شباب ولاية بشار؟

– لماذا لا نعامل هؤلاء الرعايا كلاجئين ويوضع لهم مراكز إيواء، طبقا للاتفاقيات الدولية المعمول بها؟

– هل بإمكان السلطات الولائية إحصاء هؤلاء وتجميعهم ضمن مراكز لائقة تفاديا لأي احتكاكات مستقبلية مع السكان؟ شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الآن الكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء الحكومة،

السيد العضو حسني سعيدي،

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، على هذا السؤال الهام والذي سيمكنني مرة أخرى من إبلاغ أعضاء هذا المجلس الموقر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل معالجة ملف الهجرة غير الشرعية. وكذا الترتيبات التي نعتزم المضي بها للحد من تداعيات هاته الظاهرة.

تتميز الهجرة غير الشرعية نحو بلادنا أساسا بتوافد عدد هام من المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الإفريقية، لاسيما الساحل الإفريقي وبعدد أقل من البلدان الناطقة بالإنكليزية، علما أن الوضعية المتعلقة بعدم الاستقرار المسجل على مستوى بعض هذه البلدان ساهمت في تفاقم هاته الظاهرة.

حقيقة، فإذا كانت الهجرة غير الشرعية نحو بلادنا قد أصبحت مصدر انشغال، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن معالجة هذه المسألة ليست حكرا على بلادنا وحدها وإنما تتطلب تظافر جهود دولية وجهوية، من أجل وضع حيز التنفيذ آليات تعالج مصدر هذه الظاهرة وفي العمق، بواسطة سياسات حقيقية للمساعدة نحو النمو وليس تقديم مساعدات ظرفية لا تغير من الوضع في شيء.

وكرد على انشغالكم، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن الدولة الجزائرية وضعت حيز التنفيذ مجموعة من الإجراءات من أجل مواجهة هذه الظاهرة، الغاية منها هي ضمان حماية التراب الوطني بالدرجة الأولى وحماية صحة المواطنين وذلك بوضع أجهزة إنذار تتكفل بكل الأمراض المعدية أو التي من شأنها أن تشكل تهديدا للصحة العمومية.

ولابد من التأكيد أيضا بأن ملف الهجرة غير الشرعية الذي يكتسي طابعا إنسانيا بحتا، يتم التكفل به في الجزائر في ظل احترام القوانين والمواثيق الدولية، لاسيما الكرامة الإنسانية وحماية السلامة الجسدية والمعنوية للمهاجرين، انطلاقا من مبادئ ديننا الحنيف وتقاليدنا العريقة.

وتوجد حاليا قيد الدراسة أعمال شراكة، في إطار المنظمات الدولية والجهوية من أجل وضع حيز التنفيذ لسياسات عمومية، من شأنها تصور حلول مستدامة تعود بالفائدة على بلادنا وعلى البلدان المجاورة، لاسيما أن ظاهرة الهجرةغير الشرعية تخص الولايات الحدودية لجنوب البلاد، مما يتطلب تعبئة وسائل هامة، تضمن مراقبة مساحات شاسعة على مستوى كافة البلديات الحدودية مع مالي والنيجر اللذين يشكلان أهم مصدر لهذه الظاهرة التي تجري في بلادنا.

من جانب آخر، فإن توافد هذا العدد الهائل من المهاجرين على مستوى بعض مدن البلاد، لا سيما الجنوبية منها، شجع على نمو بعض الآفات الاجتماعية وانتشار بعض الممارسات غير القانونية، التي من شأنها المساس بالنظام والأمن العام والسكينة العمومية.

وفي هذا الإطار، أعطيت تعليمات للمسؤولين على المستوى المحلي، كل المسؤولين، وعلى رأسهم السادة الولاة، رؤساء اللجان الأمنية على مستوى الولايات، أعطيت لهم تعليمات من أجل ضمان متابعة مستمرة لهذا الملف واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها معاقبة كل من قام بعمل

غير قانوني أو تسبب جراء سلوكه في خلق مواجهات مع السكان المحليين. تتخذ هذه الإجراءات في ظل احترام القوانين والتنظيمات السارية المفعول وهو ما تم فعلا نتيجة لهاته المناوشات التي حدثت على مستوى مدينة بشار.

وبالموازاة مع ذلك، فإن السلطات العمومية وجهت تعليماتها للمصالح العملياتية للدرك الوطني والأمن الوطني من أجل تعبئة كافة الوسائل للحد من هذه الظاهرة على مستوى بلدياتنا الحدودية الجنوبية.

كما تم تنصيب لجنة وزارية مشتركة من قبل السيد الوزير الأول وتترأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل التنسيق ومتابعة تطور هذه الظاهرة ببلادنا واقتراح الحلول والإجراءات التي ينبغي وضعها حيز التنفيذ، وبهذا الخصوص تم ضبط برنامج عمل سيعرض قريبا على الحكومة.

أما على صعيد الترحيل، فإن السلطات النيجيرية التمست مساعدة السلطات الجزائرية من أجل ترحيل رعاياها الموجودين في وضعية غير قانونية لاسيما الأطفال والنساء.

كما شرع أيضا في برمجة عمليات ترحيل لجنسيات إفريقية أخرى، غير النيجيرية، بعد إتمام وزارة الشؤون الخارجية لاتفاقيات العبور مع البلدان المعنية.

وبهذا الخصوص، بادرت الحكومة الجزائرية بعدة عمليات ترحيل طوعية للمهاجرين غير الشرعيين نحو بلدانهم، إسمحوا لي أن أعرض عليكم أهمها فيما يلي:

ترحيل النيجيريين في وضعية غير قانونية:

انطلقت العملية منذ سنتين، عدد المرحلين 17016، منهم 8998 رجلا و2359 امرأة و5659 طفلا.

الترحيل الطوعي لـ 502 رعية تشادية، الترحيل الطوعي لـ 550 رعية مالية، الرحيل المرتقب لـ 149 رعية سينغالية، بطلب من السلطات السينغالية، الترحيل المرتقب لـ 370 رعية غينية.

الإجراءات بالنسبة لهذين البلدين هي في طور الانتهاء على مستوى وزارة الشؤون الخارجية.

تلكم هي، السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة، أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الهجرة غير الشرعية نحو بلادنا، وقد اقتصرت على أهم عناصر هذه الإجراءات والتطرق إلى بعض المشاكل التي عرفتها أحياء بعض المدن، جراء سلوكات صادرة من المهاجرين غير الشرعيين والتي عرفت حلولا لها تنفيذا للتعليمات وتطبيقا لقوانين الجمهورية.

وفي الأخير، أؤكد لكم بأن استعمال هذه المحلات التي أنجزت والتي هي في الكثير من ولايات الوطن غير مستغلة، قد اتخذنا قرارات على مستوى الحكومة لاستغلالها، استغلالا يجعل منها محلات خلاقة لديناميكية وحركية اقتصادية على مستوى كل بلديات الوطن وانطلقنا في هذا المسعى وحددنا أجل سنة، إن شاء الله، لكي تكون كل هاته المحلات مستغلة استغلالا عقلانيا، اقتصاديا.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛ أعود فأسأل السيد حسني هل لديه تعقيب على مضمون ما جاء به رد السيد الوزير؟

السيد حسني سعيدي: شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة والشكر موصول أيضا لمعالي الوزير على التعقيب الوافي والمستفيض ونشكره على المجهودات التي يقوم بها من حين لآخر في هذا المجال.

لكن أريد أن أتطرق لمشكل وقع في حينه وتم احتواؤه وهي الحادثة التي وقعت في مدينة بشار في شهر مارس من السنة الحالية، بمجهودات عقلاء الولاية، ومجهودات أعوان الشرطة، وعلى رأسهم رئيس الأمن الولائي الحالي، الذي كان قد جنب الولاية أحداثا خطيرة، كان من الممكن أن تقع، ولكن فعلا تم احتواء المشكل، كما ذكرنا، وترحيل هؤلاء الرعايا إلى بلدانهم ولكن المشكل وقد تطرقت إليه معالي الوزير، هو المحلات، هذا بيت القصيد، فلقد كانت الوعاء الذي يضم هؤلاء المهاجرين، إذ لم يكتفوا بالمحلات، بل أصبحوا يحتلون مساكن ولاسيما في بعض البلديات، بلدية عرف فراج بالعبادلة.

سكنات وزارة التربية احتلوها وسكنوها أمام أعين السلطات، لابد أن يكون عندنا إجراء وقائي قبل وقوع الحادثة وقبل وقوع أشياء مثل هذه، لا يجب أن ننتظر حتى تقع ونتدخل كسلطات وكدولة، في الوقت بدل الضائع، ليس في كل مرة نفس الشيء، فعلى الأقل يكون إحصاء ويكون ترتيب الأمور، البلدان معروفة بشعوبها، بضيوفها،

نستضيف هؤلاء الذين عندهم معاناة ويعانون في دولهم، نرحب بهم، هذه تقاليد الشعب الجزائري، وليس غريبا على جميع الشعوب، ولاسيما المناطق الجنوبية لولاية بشار، هناك أهالي ماليون منذ سنين طويلة يعيشون بين أحضان المجتمع البشاري في الأحياء دون مشاكل، هؤلاء –كما ذكرت سابقا– في عمق إفريقيا وعندهم تقاليد خاصة وهم غير مراقبين، فلهذا وقعت أشياء ولهذا نطلب دراسة الأسباب وهذه المحلات التي موقعها في الحقيقة ليس موقعا مناسبا بحيث يقع وسط الأحياء الشعبية وهي مهملة وغير مراقبة إذا سمحوا لهؤلاء الأفارقة أن يحتلوها ويعبثوا فيها، مما أثار حفيظة السكان وخلق بعض المناوشات، نتمنى أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار هذا الأمر، علما أن وزارتكم فعلا تقوم بمجهود كبير لهذا المشكل والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ أعود فأسأل السيد الوزير هل لديه إضافة، ردا على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس.

حتى أطمئن فقط السيد العضو ومن خلاله كل السادة الأعضاء المحترمين بأن الدولة بمؤسساتها، في إطار القيم التي يؤكد عليها دائما فخامة رئيس الجمهورية والقيم التضمانية وبـالقيم الدولية المؤكدة من طرف مختلف المنظمات الدولية تعمل على أن يكون التعامل مع هؤلاء الإخوة الذين هم في أغلبيتهم مضطرون وتأكيد السيد رئيس الجمهورية، هو أننا نستقبلهم ونتكفل بهم من مختلف الجوانب: الجانب التضامني، الجانب الصحي، الجانب المرافقي، كل هذه الجوانب متكفل بها طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

هذا من جهة، هذا ليس معناه أن كل الإخوة الأفارقة الموجودون في الجزائر اليوم نواياهم صادقة، أنا لا أريد التحدث عن بعض التفاصيل ولكن لها أهمية قصوى، نقول بأن في الأسابيع أو الأيام الماضية فقط فيه تنظيمات هدفها المتاجرة بأطفال، في الجزائر كما في بلدان أخرى وتم توقيفهم على مستوى ولاية تمنراست وهم ليسوا جزائريين.

إذن هذه الظاهرة، أصبحت خطيرة وخطيرة جدا، تتطلب منا كسلطات عمومية دراستها من مختلف الجوانب في إطار تنسيق جهوي وتنسيق دولي، هذا من جهة، لأن هذه ليست ظاهرة –كما يراها البعض– سهلة الإمكانية للتكفل بها، من منطلق خلفياتها ومن منطلق بعض التنظيمات التي لها أهداف مافياوية للمتاجرة بالنساء وبالأطفال، والجزائر في إطار هذه القوانين الدولية تعمل على محاربتها وعلى استعمال كل الوسائل في إطار التنسيق مع سلطات هاته البلدان المجاورة لجنوبنا ونحن نعمل بتنسيق تام مع مسؤولي هاته البلدان.

النقطة الثانية أو لب الموضوع الذي طرحته والمتمثل في الاستغلال العقلاني لكل هاته المحلات التي كانت نية إنجازها صادقة من طرف الدولة، من طرف الحكومة، كيف تنجز الدولة الآلاف والآلاف من المحلات التجارية الموجودة في أماكن مناسبة أو غير مناسبة ولكن هدف الدولة ونيتها هي أن يكون استغلال هاته المحلات استغلالا اقتصاديا، سواء على مستوى ولاية بشار أو على مستوى ولايات أخرى. كل هاته المحلات موزعة على أصحابها وخاصة الشباب ولكنها غير مستغلة. إذن، المسؤولية هي مسؤولية مشتركة، هذا من جهة، الآن لا يوجد استغلال لهاته المحلات، لكن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، في إطار توجيهات الحكومة وفي إطار هذه النظرة الاقتصادية الجديدة للحكومة، واستغلال كل هاته الطاقات الموجودة عبر التراب الوطني، سوف تستغل بطريقة اقتصادية ومن لا يريد استغلال هاته المحلات سوف تتكفل بها البلديات وتمنحها لأصحابها.

إذن، إذا لم تكن هاته المحليات اقتصاديا مربحة فسوف نحولها لاستعمالات أخرى، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الداخلية والجماعات المحلية، والسائل الموالي هو للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي:

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

طبقا لأحكام الدستور المعمول بها لطرح الأسئلة

الشفوية، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير، إن ولاية المسيلة، بحكم موقعها الاستراتيجي الهام، تضم 47 بلدية و15 دائرة، وعدد سكانها يبلغ 1.2 مليون نسمة، وللأسف مقر الولاية صغير وقديم لا يتماشى واحتياجات كثافة سكانها، لذا أضحى من الضروري إنجاز مقر جديدة للولاية وتجديد الحظيرة بسيارات جديدة.

سيدي الوزير، ما مدى إمكانية إنجاز سكنات للأمن الوطني (R+1) لغير المتزوجين ببوسعادة (المشروع جُمد)؟

سيدي الوزير، إن هيبة الدولة تظهر في مقراتها، لذا نطلب من مصالحكم المختصة التكفل بإنجاز مقر دائرة أولاد دراج ومقر دائرة سيدي عيسى، فهي مقرات يعود إنجازها إلى الحقبة الاستعمارية.

سيدي الوزير، تقبلوا مني فائق عبارات الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد مصطفى جغدالي،

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بطلب توضيحات حول مدى إنجاز هياكل هامة تخص ولاية ا لمسيلة ويتعلق الأمر في البداية بمشروع إنجاز مقر جديد للولاية ومقرات جديدة لبعض دوائر الولاية وأفتح قوسا فقط لأعقب وأقول بأن هيبة الدولة لا تتمثل – بالنسبة لها – بمقراتها وهياكلها، ولكن هيبة الدولة وقوتها تتمثل في قدرة هاته المصالح على خدمة المواطن أحسن خدمة وتمثل هاته الولاية أحسن تمثيل.

حقيقة، كانت هذه العمليات موضوع اقتراح وتم مناقشتها بمناسبة جلسات التحكيم بمقر وزارة المالية، إلا أن البعض منها لم يجسد بعد ولم ينطلق، خاصة بعد الإجراءات التي أقرتها الحكومة والمتعلقة بتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية لميزانية الدولة، لا سيما في مجال نفقات التجهيز التي نجم عنها إرجاء لميزانية المشاريع، لاسيما تلك التي لم تكن موضوع أمر بالخدمة، هذا الإرجاع في انتظار حركية وفي انتظار مداخيل جديدة تسمح للحكومة بتجسيد مختلف برامجها حسب الأولويات.

إلا أن هذه المشاريع تبقى في حد ذاتها من المشاريع المهيكلة للدولة والتي توليها عناية خاصة، غير أنني أستسمحكم لأذكر بواقع التحولات العميقة المتعددة الأشكال التي عرفتها الإدارة والتي تفرض علينا تغيير ذهنية التسيير في العديد من مناحي الحياة اليومية، لأن كل الأعمال كانت تنجز على مستوى مقر الولاية والآن في هاته النظرة الجديدة، أي لامركزية الخدمات على مستوى الجماعات المحلية، أصبح للدوائر ولمقرات البلدية مهمة هامة جدا ومن هذا المنطلق نخلق هذا التوازن بين مقر الولاية وبين المقرات الإدارية المتواجدة على مستوى التراب الوطني؛ وبالتالي على مستوى ولاية المسيلة.

وفي هذا الصدد، بذلت السلطات العمومية مجهودات كبيرة، قصد التمكن من تجسيد القرار المتخذ لرقمنة وثائق الشخصية الخاصة بالهوية والسفر، كما تم استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يعتبر قاعدة البيانات الرئيسية التي تساهم في تخفيف الإجراءات الإدارية في الحصول على وثائق الحالة المدنية إلكترونيا كبطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز السفر البيومتري ورخصة السياقة البيومترية والبطاقة الرمادية، أصبح أمرا واقعا.

كما تم ربط القطاعات الأخرى التي تتطلب وثائق الحالة المدنية في تكوين الملفات الخاصة بها في السجل الوطني الآلي، بحيث بإمكان هذه القطاعات الاطلاع على هذه الوثائق مباشرة وعدم تكليف المواطن باستخراجها.

في الوقت الحالي وفي إطار سعينا لعصرنة المرفق العام ومكافحة كل أشكال البيروقراطية، ستصبح بطاقة التعريف الوطنية البيومترية على سبيل المثال الوسيلة الأفضل على المدى القصير للقضاء على استعمال الوثائق الورقية وستساهم في وضع نظام مؤمن وموثوق به في مجال التعاملات الإلكترونية مع كافة القطاعات، وإننا نطمح في القريب العاجل لتمكين المواطن من سحب وثائق الحالة المدنية، التي يرغب فيها عن طريق الأنترنيت بعدما يتم وضع حيز التنفيذ التصديق الإلكتروني.

أثمن هذا لأقول بأن علاقة الإدارة بالمواطن تقلصت وأصبح المواطن عن بعد يتعاون مع إدارته وهذا هو المبتغى الأساسي.

المبتغى ليس أن يزور المواطن الإدارة كإدارة ومقر الولاية كمقر الولاية ومقر البلدية كمقر البلدية، ولكن هدفنا أن تكون هاته العلاقة حميمية بين الإدارة والمواطن عن طريق وسائل إلكترونية، نعمل بها من منطلق تقنيات الإعلام والاتصال.

إن ما يسعى إليه المواطن هو تلبية متطلباته الإدارية بكل يسر، دون عناء التنقل أو الانتظار والترقب أمام شبابيك الإدارة، وهو ما تم توفيره له من خلال إجراءات العصرنة، ناهيك عن تخفيف الضغط عن مصالح البلدية ووضع حد لمختلف أنواع التبذير المسجلة في استخراج الوثائق الإدارية.

وبالعودة إلى النقطة الثانية الواردة في سؤالكم والمتعلق بتدعيم حظيرة ولاية المسيلة، فإن هذه العملية كانت أيضا موضوع إجراءات تقييد خاصة، في إطار ترشيد النفقات العمومية، إلا أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية دعمت طلب الترخيص، الذي بادرت به ولاية المسيلة الموجه للسيد الوزير الأول وتم تلبية هذا الطلب لاقتناء 9 سيارات، بالإضافة إلى اقتناء حافلة باعتبارها غير معنية بإجراءات التغيير المشار إليها.

ويجدر التأكيد في الختام بأن عملية الإرجاء قد مسّت بعض البرامج دون غيرها وهي مؤقتة وليست نهائية ولم تمس برامج التجهيز والتسيير الخاصة بالقطاعات الحساسة كقطاع التربية والصحة والتعليم العالي والتكوين وكذا البرامج التي تحصلت على رخصة استثنائية، بالنظر إلى أولويات الحكومة التي تراعي طبيعة المشروع، لاسيما المشاريع المصنفة ذات طابع استعجالي.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي، هل يريد التعقيب على مضمون ما جاء به السيد الوزير؟ الكلمة لك.

السيد مصطفى جغدالي: سيدي الوزير، نشكر معاليكم على هذه الأجوبة الصريحة.

سيدي الوزير، كان لكم الشرف أن ترأستم بعض الولايات، منها: سيدي بلعباس، برج بوعريريج، سطيف، قسنطينة، وقد لاحظتم تقدم المقرات من ولاية إلى أخرى وهناك بعض الولايات، هي في مقرها الثاني، لذا نلتمس من سيادتكم التدخل لدى معالي الوزير الأول من أجل رفع التجميد عن إتمام الدراسة كمرحلة أولى، في انتظار توفر الغلاف المالي من أجل برمجة الإنجاز.

فيما يخص دائرة سيدي عيسى، أنا كنت أقصد دائرة بوسعادة، لأن مقره يرجع للحقبة الاستعمارية.

وحسب وضعيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، لأنها بوابة الصحراء، نعتبرها ولاية منذ التقسيم الإداري سنة 1974.

سيدي الوزير، ولاية المسيلة تبعد عن مقر العاصمة بـ 240 كلم ونتيجة لتجميد المشاريع في القطاعات الضرورية في حياة المواطن في الدولة فهي تعتبر ولاية نائية بامتياز، نتيجة لتجميد معظم المشاريع، سواء كان الكهرباء أو الغاز أو التربية أو الصحة.

سيدي الوزير، نشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ السيد الوزير ليس لديه ما يضيف على ما تقدم به سابقا ردا على السؤال.

نبقى دائما في قطاع الداخلية والجماعات المحلية والكلمة للسيدة عائشة باركي.

السيدة عائشة باركي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيدات والسادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي، أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

تولي المجتمعات الحديثة عناية فائقة وجادة في آن واحد لحياة الطفل الأولية (La petite enfance) أو السنوات الخمس الأولى، أو ما اتفق عليه بمرحلة ما قبل التمدرس

ولعل معظم المربين وعلماء النفس يشددون على هذه المرحلة لما لها من أثر بليغ في سيكولوجية الطفل.

لقد استطاعت المرأة التحرر من نظرة المجتمع التقليدية لها بشأن خروجها للعمل، حيث استطاعت تحقيق ذاتها وإدراكها لما لها من حقوق، فاكتسبت الخبرة المهنية من خلال تطوير قدراتها ومؤهلاتها لتصل بذلك إلى تولي أعلى المناصب في مختلف المجالات.

وهنا تبدأ المشكلة الحقيقية، عندما تتاح الفرصة للمرأة لتعمل في مكان لا تتوفر فيه المرافق الخاصة للتكفل بالأبناء (دور الحضانة، حدائق الأطفال، مدارس تحضيرية) بصفة كافية بمقر إقامتها، أو في بلدية إقامتها، الأمر الذي يفرض على العديد من النساء أن يتركن العمل.

معالي الوزير، لقد بينت إحصائيات عام 2014 أن عدد الأطفال ما بين سن 4 و5 سنوات وصل إلى مستويات كبيرة، وأمام النقص الكبير المسجل في هذه المرافق المذكورة أعلاه، ناهيك عن غياب آليات الرقابة الصارمة للتكفل بهؤلاء الأطفال من الناحية الصحية والمعنوية والنفسية.

مع الإشارة أن منظمة اليونسكو صنفت الجزائر من ضمن البلدان التي لم تحقق تقدما ملحوظا فيما يخص التكفل بالطفولة المبكرة.

السؤال هو التالي:

– ما هي الاستراتيجية المسطرة من طرف الدولة لإنشاء مرافق خاصة للتكفل بالأطفال قبل سن التمدرس عبر كافة بلديات التراب الوطني؟

– وما هي الإجراءات الاستعجالية المتخذة بشأن ذلك؟

أعلم، سيدي الوزير، أن هذا الموضوع تعتني به قطاعات مختلفة، لكن في نظري تشكل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المحور الأساسي بالنسبة لتوفير المرافق الخاصة لهذه الفئة، كون البلديات تحت وصايتكم.

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

السيدة عائشة باركي المحترمة،

إنني أشاطركم الرأي، السيدة عضو مجلس الأمة، بخصوص دور وأهمية المؤسسات التي تهتم بالطفل في مرحلة ما قبل التمدرس والمتعارف عليها برياض الأطفال، لما لها من أثر بالغ في رعاية الطفل وحفظ سلامته وتربيته وتعلمه، ولا شك أن تواجده بين أطفال في مثل سنه ستكسبه حياة متوازنة تساعده على التأقلم والاندماج والاتصال بالآخرين وتتكون لديه أولى أصول الكتابة والقراءة وممارسة الأنشطة المتنوعة، زيادة على أنها ستدعم دور المرأة الاقتصادي وتفرغها لالتزاماتها المهنية.

وإنّي إذ أشكركم السيدة الكريمة على هذا السؤال المتعلق بدور الحضانة التي تعتبر حجر الأساس وأولى مراحل تعلم أبنائنا وبادرة لاتزانهم ونموهم، وهو مجال ليس غريبا عليكم شخصيا بفضل مسيرتكم الطويلة في تكريس التعليم ومحو الأمية الموجه للأمهات وهما وجهان متكاملان لمجتمع راق ومزدهر نصبو إليه جميعا.

كما يبرز هذا الاهتمام في المجهودات التي تقوم بها الدولة بالنسبة لرياض الأطفال على المستوى الوطني وحرصها على أن تخصص لكل الأحياء السكنية الجديدة وكل مخططات التعمير قطعا أرضية لإنجاز مثل هذه الهياكل، على غرار المدارس وفتح الباب أمام الخواص للمشاركة في هذا المجهود.

واعتبارا لما سبق، يشرفني أن أتقدم إليكم ببعض التوضيحات حول الإجراءات المتوخاة من طرف السلطات العمومية للنهوض بمرحلة ما قبل التمدرس التي تحظى بالاهتمام ما تحظى به مراحل التعليم الأخرى.

ومن هذا المنطلق، قررت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، في إطار برامج التجهيز، تخصيص اعتمادات مالية معتبرة لصالح الجماعات المحلية ممولة من حساب صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لإنجاز 487 روضة أطفال، أنجز منها إلى غاية جوان 2016، 442 روضة أطفال، أي ما يعادل نسبة 90 ٪ من العدد الإجمالي.

وتوجد حاليا 256 روضة مستغلة عن طريق التسيير المباشر أو عن طريق منح امتياز للجهات

المختصة أو الجمعيات.

كما قامت وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة باعتماد 1147 روضة أطفال أنجزها الخواص، ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون ولا تزال دراسة اعتماد روضات أخرى محل دراسة بالنظر إلى الطلب المتزايد عليها واستقطاب عدد كبير من مربيات الأطفال، التي أصبحت واحدة من المهن التي تقبل عليها الكثيرات.

وقد برزت بعض الصعوبات التي تواجهها البلديات في منح امتياز تسيير هذه الهياكل، نظرا للشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 08 – 287، المؤرخ في 17 سبتمبر 2008، الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات مراكزاستقبال الطفولة الصغيرة وتنظيمها وسيرها ومراقبتها وكذلك عدم جدوى العروض، لاسيما في بعض المناطق الشبه حضرية والريفية التي لا توفر الشروط المطلوبة بدفتر الشروط وتتسبب في نفور المستغلين لها.

وبناء على هذه المعطيات، وتماشيا مع السياسة المنتهجة من طرف الوزارة الرامية إلى الاستغلال الأمثل لكل ممتلكات البلديات، أعطيت تعليمات دقيقة ومستعجلة التنفيذ لحث البلديات على اتخاذ التدابير اللازمة، لإعطاء مرونة أكثر في تطبيق أحكام دفتر الشروط المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه وكذا التقرب من مديرية التضامن من أجل تنسيق أكثر، كما أوصيت بوضع تسعيرة عادلة ومحينة للخدمات المقدمة لمستعملي هذا المرفق العام، من أجل ترشيد المال العام وضمان استغلال أفضل للتجهيزات المتوفرة.

وأؤكد لكم على حرصي الشديد لتفعيل دور رياض الأطفال وأن مصالحي، فضلا عن مشاركتها الفعّالة في كافة اللجان المكلفة بإعداد استراتيجية وطنية للتكفل بالطفولة الصغرى، تعمل حاليا على إيجاد صيغ أخرى ناجعة لاستغلال هذه الهياكل، كاللجوء إلى الشراكة بين البلدية والجمعيات، يكون فيها دفتر الشروط أكثر مرونة أو اللجوء إلى صيغة الكراء وإن اقتضى الأمر تحويل هذه الروضات إلى مدارس تحضيرية أو عيادات مصغرة، كما أننا نسعى إلى وضع دفتر شروط يتماشى وخصوصية كل منطقة وتراعى فيه مصلحة مواطنيها وتعمل على استقطابهم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيدة باركي هل لديها ما تضيفه للتعقيب؟

السيدة عائشة باركي: شكرا سيدي الرئيس، شكرا معالي الوزير، على المعلومات والتوضيحات المقدمة، نتمنى أن يؤخذ هذا المشكل العويص، الذي تعيشه المرأة الجزائرية بعين الاعتبار من طرف البلديات. ونحن في الدخول الاجتماعي كثير من السيدات أوصت بهذا السؤال لكم، يعني اليوم هن في تردد، هل يشتغلن أم يتوقفن عن الشغل؟

للعلم، معالي الوزير، التحاق السيدات بمناصب الشغل عبر أرجاء الوطن أصبح مرهونا بالتكفل بأطفالهم، فهي تدرس 15 أو 16 سنة، ولما تنتهي تواجه هذه العرقلة، أتمنى أن تكون لجنة مشتركة ما بين كل الوزارات وتكون فيها رقابة صارمة، لأننا نرى بعض الروضات الخاصة فيها إشكال كبير.

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ السيد الوزير، أظن أن السيدة متفقة معكم، هي تطلب فقط المتابعة والتنفيذ؛ فننتقل إذن إلى قطاع الشؤون الدينية والأوقاف والكلمة للسيد لمين شريط.

السيد لمين شريط: بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم؛

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

يسعدني أن أتقدم بالسؤال التالي إلى السيد معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ويتعلق بانشغال مهم خاص بمواطنينا في الخارج وهو كالتالي:

السيد الوزير المحترم،

إن التشريع الجزائري يضمن لكل الجزائريين التمتع بنفس الحقوق والحريات ونفس الفرص و تساوي الفرص، سواء أكانوا داخل الوطن أو خارجه.

وقد أكد على ذلك التعديل الدستوري الأخير في المادة

27 منه، حيث نص على أن الدولة تعمل على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، سواء في القانون الدولي أو التشريع الوطني أو تشريع بلدان الإقامة، وتسهر على تعزيز روابطهم مع الأمة، أركز على هذه العبارة، تسهر على تعزيز روابطهم مع الأمة.

في هذا الإطار، سيدي معالي الوزير، فإن مواطنينا في الخارج، على ما هو معلوم، لا يستفيدون من الحق أو الفرصة في المشاركة في القرعة، قصد التمتع بالحق في الحج إلى البقاع المقدسة وهو –كما تعلمون– حق أساسي وجوهري.

لأجل ذلك فإنهم يعانون من هذه الوضعية، على أنها عدم تساوي في الفرص أو تمييز أو شيء من هذا القبيل، غير مبرر، خاصة أولئك الذين يقيمون في البلدان المجاورة للجزائر، في المناطق الحدودية، والذين يعيشون عمليا مع ذويهم المقيمين على التراب الجزائري، عائلات مقسمة بين إقليمين، فالموجود بالإقليم الجزائري يتمتع بهذا الحق والآخرون لا!

السؤال، السيد معالي الوزير، ما هو موقف وزارتكم من هذا المشكل؟ وما هي حقيقة هذا المشكل أصلا؟ وما هو التصور لحله؟ ومتى يمكن حله؟ وإلى جانب ذلك هل تتكفل مصالح الدولة الجزائرية بمن يحج بإمكانياته من البلدان الأخرى، من الخارج؟

أشكركم، السيد معالي الوزير، ونشكركم على مساعيكم الواضحة والكبيرة التي شهدناها في موسم الحج الأخير. سعيكم مشكور وذنب مغفور والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لمين شريط؛ الكلمة للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، أما بعد؛

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة العامر،

الفضليات السيدات والأفاضل السادة المبجلون أعضاء مجلس الأمة،

الفضليات والأفاضل، زميلاتي زملائي أعضاء الحكومة،

الأفاضل إطارات الدولة،

أسرة الإعلام الكريمة،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

لقد تفضلتم، سيدي الأستاذ، الدكتور لمين شريط، بطرح سؤالكم المتعلق بموضوع جد هام في تسيير الدولة الجزائرية وهو يتعلق بإمكانية استفادة مواطنينا بالخارج أو الجالية الوطنية المقيمة بالخارج من إجراءات القرعة التي تفتح لهم الحق في زيارة البقاع المقدسة، بحيث يجدون أنفسهم حاليا في وضعية يحسون بأنهم أقل من إخوانهم المقيمين عبر التراب الوطني.

وإنني أود، سيدي الأستاذ، في البداية أن أذكر بأن مخطط عمل الحكومة، الذي نوقش في هذه القاعة، مخطط عمل الحكومة من أجل تطبيق برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، تضمن فعلا التزام الدولة الجزائرية بضرورة تمتين روابط أبناء الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، بحيث يتم تعزيز جسور التواصل بين هذه الجالية وبين بلدهم الأصلي. وفي هذا الصدد، تقوم وثيقة استراتيجية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على ضمان التأطير الديني، بما في ذلك الحج، لفائدة أفراد الجالية والعمل على إشباعهم بروح تعاليم الإسلام الأصيلة التي تدعو للأخوة والتسامح والتضامن والتكافل.

وبالرجوع إلى موضوع سؤالكم والمتعلق بتنظيم الحج، فإنني أود أن أمهد له بتقديم التهنئة وعبارات الإكبار والإجلال والاحترام لحجاج الجزائر هذه السنة، الذين أعطوا مظاهر جادة للالتزام والانضباط والتضامن والتكافل والوطنية المتدفقة، التي كانت تجلب انتباه الملاحظين في شوارع مكة وفي مشاعر عرفات ومنى والذين كانوا يمزجون بالتهاليل والتكبير والتسابيح والتلبية، عبارات تمجيد الجزائر ورفع قيمتها بين الأمم.

كما أنني أود أن أمهد أيضا بتهنئة الجزائر على المكانة التي لمست وإخواني في بعثة الحج الجزائرية هذه السنة.

أقول المكانة التي ما زالت تزداد تألقا وبريقا، بحيث تبوأنا مكانا عاليا كان يسمح للدبلوماسية الجزائرية والتدخلات القنصلية بتذليل كثير من المشاكل الجماعية والفردية والتي كانت تلقى استجابة سريعة من السلطات السعودية علامة على مكانة الجزائر وقيمتها.

كما أنني أود أن أقدم – قبل إجراء دراسة تقويمية لموسم الحج– التهنئة بنجاح هذا الموسم الذي تحقق بفعل التفاعل بين الدولة الجزائرية، التي حضرت لهذا الموسم تحضيرا

مبكرا وبين نجاح المملكة العربية السعودية هذه السنة على ضمان حج بسلاسة كاملة وأمان عام وتنظيم محكم وحسن ضيافة، فهنيئا للجميع.

أود بالرجوع إلى تفصيل سؤالكم أن أشير إلى أن التكفل بقرعة أو حج الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، سبقت إليه تجربة لم تعط النتائج المرجوة في سنة 2014 ولذلك فتح النقاش في المجلس الوزاري، الذي انعقد في مارس 2015 من أجل البحث عن آلية نتكفل بها بحجاجنا الذين ينبعون من جاليتنا المقيمة بالخارج، آخذين بعين الاعتبار واجب التناغم بين حقوق هؤلاء المواطنين المقيمين في الخارج ومصالحهم.

ثانيا، احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة، سواء بلدان الإقامة أو البلد الذي ينظم الحج وهو المملكة العربية السعودية، التشريع الوطني الذي يضمن تكافؤ الفرص وتشريع بلدان الإقامة؛ وإن النقاش الذي فتح والذي لم يعط بعد نتائجه، سيعطي هذه النتائج يقينا في اجتماع المجلس الوزاري المشترك الذي سينعقد بمناسبة تقويم موسم الحج الحالي وتحضير موسم الحج القادم، ذلك أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع على الأقل مرتين بين كل موسمين ولكن حاليا فإن إمكانية التكفل بالجالية الوطنية المقيمة بالخارج بتسجيل نفسها في بلديات إقامتها أصبح متاحا وأصبح لا يوفر ولا يحقق، بل لا يتسبب في عنت ولا تعب ولا نصب، لأن التسجيل في القرعة أصبح انطلاقا من هذه السنة تسجيلا إلكترونيا، وإن قرابة المليون جزائري، الذين سجلوا أنفسهم في القرعة هذه السنة، 90 ٪ منهم، سجلوا عبر المسار الإلكتروني، ولكن الدولة الجزائرية من خلال بعثة الحج الجزائرية المشكلة من قطاعات الدولة المختلفة تتكفل بهذه الشريحة من المواطنين سواء في التطبيب والاستقبال في عيادات البعثة أو توفير الدواء المجاني أو توفير إجراءات القنصلية أو توفير الحماية الدبلوماسية أو توفير المرافقة إلى غاية رجوع هؤلاء الحجاج إلى أرض الوطن.

أختم كلمتي بأمل أن يكلل المسار الإلكتروني للتسجيل في القرعة بمسار القرعة الإلكترونية، التي سوف تسمح لجميع مواطنينا، سواء كانوا في البلدان القريبة أو البعيدة بالاستفادة من خدمات الجزائر في مجال الحج.

شكرا لكم على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد لمين شريط، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد لمين شريط: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد معالي الوزير المحترم على هذه الأجوبة التي قدمها.

نحن ننتظر الجديد، إن شاء الله، من خلال المجالس الوزارية المقبلة حول هذا الموضوع، المهم أنه محل اهتمام من طرف الحكومة وهذا في حد ذاته يعني شيئا جيدا جدا.

إستمعت لجواب السيد الوزير وأعتبر أنه جواب كاف وألاحظ فقط بأن هناك جزائريين ليست لهم إقامة في الجزائر لأنهم موجودون على التراب الأجنبي، يقيمون ويعيشون في البلدان الأجنبية، لكن ليس لهم الحق في الحج لا في البلد الأجنبي ولا في الجزائر، إذا لم تكن لهم بلدية ارتباط في الجزائر وهذا هو المشكل، هذا الانشغال إن شاء الله يكون محل اهتمام من طرف الحكومة في الاجتماعات المقبلة.

بهذه المناسبة وبدوري أهنئ كل الجزائريين الذين شاركوا في الحج.

نشكر الدولة الجزائرية ومصالح وزارة العدل على المجهودات التي قامت بها، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لمين شريط؛ أظن أن السائل والمسؤول متفقان ويعدان بالخدمة الجيدة للحاج الجزائري في السنوات القادمة، إن شاء الله.

ننتقل الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للمادة 152 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 – 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفهيا التالي نصه:

يشهد قطاع التشغيل بولايات الجنوب تعسفا كبيرا على جملة القوانين المسيرة لذلك والتعليمات الموجهة لتحسين الوضع.

وبالنظر لما وصلكم من شكاوى وتقارير:

– ما هي نتائج تحقيقاتكم في هذا المجال إن كنتم قمتم بالتحقيقات اللازمة؟

– ما هي الإجراءات التي قمتم بها لمعاقبة المخالفين لقوانين الجمهورية؟

– وهل استطاعت هذه الإجراءات، إن كنتم قمتم بها، من الحد من ذلك التعسف على تلك القوانين؟

– وهل يمكن أن نصل في يوم ما إلى أن تكون هناك شفافية كاملة في مجال التشغيل وخاصة في الشركات البترولية؟

تقبلوا، معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام المحترمون،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لعضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد الكريم قريشي، على السؤال الشفوي المهم الذي تقدم به والمتضمن انشغالا يتعلق بقطاع التشغيل بولايات الجنوب.

السيدات والسادة المحترمون، لقد شهدت ولايات الجنوب منذ الشروع في تنفيذ تعليمة السيد الوزير الأول، المؤرخة في 11 مارس 2013، المتعلقة بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب، تحسنا ملموسا لوضعية التشغيل، حيث حققت تحولا في مجال إقرار حقوق طالبي العمل وتؤكد كل هذه الإجراءات على مدى إرادة الحكومة، من خلال السياسة العمومية للتشغيل، في تنظيم سوق العمل وضمان تسيير شفاف والسهر على إرساء قواعد تكافؤ الفرص وتسهيل إدماج الشباب في الحياة العملية بهذه الولايات.

وتبرز هذه الأهمية من خلال تراجع معدلات البطالة من 9.28 ٪ خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 إلى 7.87 ٪ من عدد السكان الناشطين خلال الثلاثي الرابع لسنة 2015 بنسبة 11 ٪ وعليه، فمن حيث تنصيب طالبي العمل، لقد حقق التنصيب الاقتصادي تطورا في ولايات الجنوب بأكثر من 29 ٪ في الفترة ما بين 2013 و2015، حيث انتقل العدد من 38 ألف تنصيب سنة 2013 إلى 50 ألف تنصيب سنة 2015، حيث إن 90 ٪ من طالبي العمل تم توظيفهم محليا. وتطبيقا لتعليمات السيد الوزير الأول، في ميدان تسيير التشغيل في الجنوب، فقد واصلنا تعزيز برنامج عصرنة المرفق العمومي للتشغيل، محققين تحسنا، لاسيما في مجال تكثيف شبكات الوكالات المحلية بولايات الجنوب والتي ارتفعت من 30 وكالة محلية في 2011 إلى 42 وكالة سنة 2014، منها 12 وكالة في ولاية ورقلة لوحدها والتي تتوفر على أكثر شبكة مقارنة بباقي ولايات الوطن.

ومن جهة أخرى، تم الشروع في استخدام النظام المعلوماتي الجديد الوسيط والمدونة الجزائرية للمهن والوظائف في جميع ولايات الجنوب، بهدف تحسين التكفل بالشباب طالبي العمل، هذا من جهة، والاستجابة لحاجيات أرباب العمل من اليد العاملة المؤهلة من جهة أخرى، وذلك قصد التحرر من شتى القيود التقليدية للوظيفة.

أما في مجال دعم إحداث الأنشطة، لقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وكذا (CNAC) في الفترة ما بين 2013 و2015 في تمويل ما يقارب 20 ألف مشروع مصغر، ذي قدرة على توفير حوالي 46 ألف منصب عمل.

لقد أولت أيضا تعليمات السيد الوزير الأول، اهتماما خاصا لتحسين مهارات اليد العاملة المحلية في ولايات الجنوب بتفعيل برامج التكوين وتعزيز مراقبة تطبيق

التشريع والتنظيم المتعلقين بالتشغيل، لاسيما في ميدان تنصيب العمال ومراقبة التشغيل والتي تعد من أولويات مصالح مفتشية العمل. أعلمكم، السيد العضو المحترم، أن عمليات المراقبة في الفترة ما بين 2013 و2015 أسفرت عن تحرير 4310 محضر مخالفة ضد 1135 هيئة مستخدمة، قامت بتوظيف 12115 عاملا دون احترام الإجراءات القانونية.

وفي هذا المنوال، أود التذكير كذلك، السيد العضو المحترم، أن 60 ٪ من مجموع محاضر المخالفات المحررة خصت للقطاع الخاص الوطني، 20.69 ٪ للقطاع الخاص الأجنبي و12.83 للقطاع العمومي.

وفي الأخير، أعلمكم أن قطاعنا الوزاري قد بادر في الآونة الأخيرة، بناءً على المعاينات المسجلة في الميدان، بإعداد مشروع منشور وزاري مشترك، يتعلق بالإجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين وفي ولايات الجنوب وهو معروض حاليا للاستشارة العامة على مستوى القطاعات الوزارية المعنية، لإبداء الرأي والذي يسمح – لا محالة – بمواكبة متطلبات وأساليب النهوض بالتشغيل، في ضوء الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، خاصة في ولايات الجنوب.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الكريم قريشي هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا لمعالي الرئيس؛ وأشكركم معالي الوزير، على هذه الإجابة التي أوضحتم ما تقوم به الوزارة في هذا المجال، إلا أن المشكل المطروح لم يجد حلا له، إلى متى نعيش كل يوم اعتصامات البطالين أمام الولاية وقطعهم الطريق بالوسائل المتاحة، بالأمس فقط، تم قطع الطريق بصهريج من البنزين ومحاولة حرقه والمناوشات بين الأحياء في من يريد أن يفتح الطريق ومن يريد أن يغلقها. والتظاهرات، معالي الوزير، في كل يوم أمام الولاية؛ والمشكل الذي أريد أن أنبهكم له، معالي الوزير، هو أن هناك انعدام آلية شفافة لتوزيع مناصب العمل وضعف الرقابة لنقص الإمكانيات لدى مفتشيات العمل وكذلك عروض العمل لا تعلق بكاملها.

كما أن الوسيط لا يسمح بالشفافية، طالما أن مدير الوكالة الولائية والمحلية يستطيع تفضيل عامل أو عاطل عن آخر.

كذلك التواطؤ بين مديري الموارد البشرية (DRH) في مستوى الشركات مع موظفي الوكالة الولائية للتشغيل، بتقاسم المناصب المعروضة بينهم لصالح أشخاص معينين ولكم أن تتحققوا من ذلك على أرض الميدان من خلال تحقيق شفاف معالي الوزير.

– الخلل في الانتقاء والشروط التعجيزية التي تفرضها بعض الشركات البترولية.

– كذلك غياب قانون العمل رادع، بحيث إن العقوبات الحالية للمخالفين، 4 آلاف مخالفة تتمثل في دفع غرامة مالية تقدر بـ 30 ألف دينار من ميزانية الشركة، فيا حبذا لو كان القانون موجها لأن يدفع صاحب الشركة أو المسؤول عن الشركة من ميزانيته الخاصة، من جيبه الخاص، أو يعاقب عن هذا في مساره المهني.

أما أن تعاقب ميزانية المؤسسة، فلا يهمه ذلك، خاصة إذا كانت هناك شركات بترولية كبيرة، لها ميزانيات كبيرة جدا.

– أما بالنسبة لتعليمات السيد الوزير الأول فهي غائبة في الميدان ولا تطبق، حيث كان من المفروض أن تكون هناك اجتماعات في كل شهر، لكن هذه الاجتماعات لا تعقد حاليا، معالي الوزير.

– غياب ترتيب شفاف لطالبي العمل على مستوى الوكالات الولائية للتشغيل.

– مكافأة المحتجين في ظل غياب الاستقبال على مستوى الوكالة الولائية والمحلية للتشغيل، بل غياب كلي للمسؤول الأول في مكتبه.

الآن، الذي يقوم بقطع الطريق يكافؤ ويوظف مباشرة، يعدونه ثم يوظفونه، حتى ينتهي الشغب، فبدل اللجوء إلى الوكالة لجأ الشباب إلى قطع الطرقات.

معالي الوزير،

ينحصر العمل في شركات الوكالة الولائية المحلية للتشغيل، مفتشيات العمل والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، يعني كلها تقريبا، ثلاثة أرباع من هذه القطاعات، تحت مسؤولية وزارة العمل.

إذن، يمكن حل القضية بتنصيب لجنة ولائية تجتمع كل شهر لمراقبة التوظيف على مستوى هاته الشركات وعليه،

لإيجاد حل للمشكل المطروح أقترح عليكم ما يلي:

– القيام بتحقيق مستقل وشفاف وقطع الطريق أمام كل من يمس بالاستقرار الوطني، بالنظر لأن ثلاثة أرباع من الهيئات المسؤولة عن التشغيل، هي هيئات تابعة لقطاعكم، أرى ضرورة تنصيب لجنة ولائية لمراقبة الملتحقين بالتشغيل، تبحث في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية في قائمة المؤمنين الجدد ومدى مطابقة ذلك بالمسجلين على قوائم الوكالة المحلية والولائية للتشغيل.

– إجبار الوكالات الولائية والمحلية على ترتيب شفاف للمسجلين، حتى يتعرف كل بطال على دوره.

هذا وأملنا كبير في تجسيد تعليمات السيد الوزير الأول على الواقع وحل مشكلة التشغيل نهائيا، لما لذلك من تأثير على انتشار العديد من المشكلات، نريد تجنبها، حتى تبقى بلادنا مستقرة، في ظل التسيير المحكم لفخامة رئيس الجمهورية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ أعود فأسأل السيد الوزير، هل يرد على التعقيب؟ تفضل الكلمة لك.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد العضو المحترم، غير أنني، أريد أن أذكّره بأن ولاية ورقلة تتميز تقريبا بوضعية خاصة، حيث إن هناك 12 وكالة محلية على مستوى ولاية ورقلة تتكفل بالتشغيل في هذه المنطقة.

وكما تعلمون، السيد العضو المحترم، فإن النسبة المئوية للبطالة في ولاية ورقلة هي من أخفض الأرقام على المستوى الوطني، وأن كل الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة وبخصوص تعليمات السيد الوزير الأول، في مارس 2013، حيث نصبنا وكالات محلية وهي تعمل الآن، أنتم تقولون هي تعمل دون شفافية وأنا أقول العكس، لأن هناك نظاما مستعملا، فمناصب الشغل مقترحة ومعلقة على مستوى الوكالات ولكن في بعض الأحيان هاته الوكالات بالخصوص (ANEM)، تعرضت لهجوم شباب تسببوا في ذلك، ليقولوا فقط ليس عندنا مناصب شغل، غير أن هناك بعض المعطيات الموجودة لدى الحكومة تقول بأن هناك بعض العناصر تحرض وتحرك هؤلاء الشباب، وأنتم تعرفون –دون أن أذكر الإسم بالخصوص– مواطنا جزائريا معروفا بتحريضه وكان قد اشتغل في شركة بترولية، ثم أعطينا له، في إطار (CNAC)، مشروعا، إلى غير ذلك، وأظن أن الأهداف ليست أهدافا اقتصادية أو اجتماعية، ولكن الأهداف تتجاوز هذا القطاع، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد الطيب ڤنيبر.

السيد الطيب ڤنيبر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه اليوم إلى السيد معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وهذا نصه:

إضطرت، سيدي الوزير، الحكومة في الآونة الأخيرة، بفعل انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية وبالتالي تراجع مداخيل البلاد، إلى تجميد العديد من المشاريع وتوقيف صبّ الاعتمادات المالية المُخصصة لها، بسبب سياسة التقشف وترشيد النفقات وهو الأمر الذي انعكس سلبا على فئة واسعة من اليد العاملة، سواء لدى المؤسسات العمومية أم الخاصة، بفعل لجوء هذه المؤسسات إلى تسريح العمال وإحالتهم على البطالة، حيث وجد الآلاف من العمال أنفسهم بين عشية وضحاها، دون منصب عمل ودون أي دخل لمواجهة أعباء وتكاليف الحياة الاجتماعية والمعيشة اليومية لهم ولعائلاتهم.

سؤالي معالي الوزير:

ما هو مصير هذه الفئة من العمال المغلوبة على أمرها؟ وكيف يتم استقطابها واستيعابها من قِبل الصندوق الوطني للبطالة؟ وما هي الإجراءات المتخذَة من قبل الحكومة لخفض نسبة البطالة في البلاد والحد من ارتفاعها؟

وتقبلوا مني، معالي الوزير، كل الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب قنيبر؛ الكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بداية أشكر السيد الطيب قنيبر، عضو مجلس الأمة، على السؤال الشفوي الذي طرحه والخاص بكيفية التكفل بالعمال الذين تم تسريحهم أو إحالتهم على البطالة من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية والذي من خلاله أتيحت لي الفرصة لتقديم التوضيحات حول سياسة التشغيل المنتهجة من قبل الحكومة بهدف امتصاص البطالة وكذا الإجراءات التي تم اتخاذها للتكفل بالعمال الذين يفقدون مناصب عملهم بصفة لا إرادية.

في مجال الحد من البطالة وترقية التشغيل، يجدر التذكير أن السياسة الوطنية للتشغيل ترتكز على مخطط عمل ترقية التشغيل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة عام 2008، حيث يندرج هذا المخطط ضمن رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية ويشكل إحدى الإجابات لإشكالية البطالة وذلك على أساس مقاربات اقتصادية، تعتمد على دعم الاستثمار المنتج للثروة والمولد لفرص العمل الدائمة وتثمين الموارد البشرية ودعم العمل المأجور وتنمية الروح المقاولاتية، لاسيما عند الشباب.

سيدي العضو المحترم، فيما يخص الأجهزة العمومية لترقية التشغيل التابعة لقطاع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والموجهة أساسا إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة، لقد خصص في مخطط العمل محور يتعلق بترقية تشغيل الشباب والمتمثل في الآليتين: الآلية الأولى، تهدف إلى دعم وتشجيع الشباب في إطار المقاولاتية، من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم الشباب (ANSEJ) و(CNAC) والآلية الثانية تهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب في إطار العمل المأجور، من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه لكل فئات طالبي العمل لأول مرة.

وفي هذا السياق، أعلمكم، السيد العضو المحترم، أن برامج التشغيل أصبحت تحتل موقعا هاما ضمن برامج التنمية، حيث عملت الحكومة على رفع التحدي من خلال تحقيق مشاريع مهمة في مجال توفير البنايات الأساسية، بإنجاز مشاريع كبرى مهيكلة محدثة لمناصب الشغل، لاسيما في مجال السكن والنقل والأشغال العمومية والسياحة والري وغير ذلك، وذلك بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، جراء انخفاض مداخيل المحروقات، فلقد تمكنت بلادنا من:

– تقليص معدل البطالة الوطني من 11.2٪ في سبتمبر 2015 إلى 9.9 في أفريل 2016،

– تراجع في معدل البطالة لحاملي شهادات التعليم العالي من 14.1٪ في سبتمبر 2015 إلى 13.2٪ في أفريل 2016،

– إنخفاض نسبة البطالة عند أصحاب شهادة التكوين المهني إلى12 ٪ في أفريل 2016، مقابل 13.4٪ سنة 2015.

وفيما يخص الجانب المتعلق بكيفية تكفل الصندوق الوطني للبطالة بالعمال الذين تم تسريحهم عن العمل وإحالتهم على البطالة، تجدر الإشارة إلى أنه تم سنة 1994 إحداث نظام التأمين عن البطالة المكرس بموجب المرسوم التشريعي رقم 94 – 11، المؤرخ في 26 ماي 1994، الذي يحدد التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية.

سيدي العضو المحترم، أعلمكم أنه لحد الآن لا تزال قرارات الحكومة الصادرة في نهاية التسعينيات سارية المفعول، والتي تقضي بتوقيف تسريح العمال، لأسباب اقتصادية أو بصفة لا إرادية والتي تتلخص فيما يلي:

المنظومة التشريعية: يهدف المرسوم التشريعي رقم 94 – 09، المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية إلى تحديد الترتيبات القانونية الخاصة بحمايتهم.

المرسوم التشريعي رقم 94 – 11، المؤرخ في 26 ماي 1994، يحدد التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين

يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية والذي يهدف إلى إحداث نظام تأمين عن البطالة لفائدة تلك الشريحة.

المنظومة التقنية: تتمثل هذه المنظومة في مجمل إجراءات التسيير التي يمتلكها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي تتكفل بمراقبة العمال الأجراء، ابتداء من لحظة صدور قرار التسريح إلى غاية مدة التكفل المالي وتمتد هذه الأخيرة إلى غاية إحالة العامل الفاقد لعمله إلى التقاعد.

المنظومة الثالثة: تتمثل في اشتراكات العمال في إطار تضامن الأجيال والتي بموجبها يتضامن العمال الأجراء بالتأمين ضد خطر البطالة، حيث يقتطع مقدار 1.5٪ من حصة العمال المستخدمين.

وفي الأخير، السيد العضو المحترم، يجدر التذكير بأن للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تجربة واسعة واحترافية، فيما يتعلق بمرافقة العمال، الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، إذ تم التكفل بحوالي 200 ألف أجير إلى حد الآن. إذن، 200 ألف، تم التكفل بهم في إطار التسريح غير المتعمد.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة عن السؤال المطروح وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد ڤنيبر، هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد الطيب ڤنيبر: شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم، والشكر كذلك لمعالي الوزير على الإجابة الصريحة والقيمة التي أفادنا بها وأثمن كل مجهوداتكم، معالي الوزير، ومجهودات قطاعكم، الذي هو ساهر ليل، نهار في رفع انشغالات العمال وبما تقومون به من دوائر كالضمان الاجتماعي وخاصة (ANEM)، التي تقوم بدور هام في استقطاب هذه الشريحة من الشباب الحاصلين، طبعا، على شهادات وكذا وكذا ولكن الأمر الذي يهم أكثر، السيد الوزير، هو الطبقة –إن صح التعبير– الضعيفة، التي لا حول ولا قوة لها ولا شهادة لها، فكانوا يعملون بعرق جبينهم في مؤسسات صغيرة ومتوسطة وبين عشية وضحاها أصبحوا من دون شغل، هم ناس مساكين لا يعرفون هذه القوانين، أصبحوا –كما قلت– من دون شغل.

فأرى من باب التكفل بهم توعيتهم أولا، حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه القوانين المذكورة، والحل الأسرع والأسهل، معالي الوزير، طاقم الحكومة الحاضر معنا، محاولة رفع التجميد الجزئي عن المشاريع التي كانت في حوزة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تستقطب عددا كبيرا وكبيرا جدا من هذه الفئات وكان الناس يعملون، المهم يشتغلون وكفى. فهناك مشاريع، معالي الوزير، هامة جدا أوقفت في المنتصف من بينها مثلا المشاريع الحدودية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، كذلك مشاريع البناء، وكذا وكذا فهذه المشاريع لابد من إعادة النظر فيها، حتى تستعيد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شغلها واستدعاء عمالها الذين كانت لهم خبرة في هاته المؤسسات، وبالتالي هذا الأمر ينتهي ويكون سهلا؛ فشكرا لكم معالي الوزير على التوضيحات وشكرا لكم على كل مجهوداتكم مرة ثانية وخاصة، خاصة –كما قلت– قطاعكم الوزاري ككل، شكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب ڤنيبر، السيد الوزير ليس لديه ما يضيف؛ فننتقل إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،
السيدات الفضليات،
معالي الوزراء،
السيد الوزير الفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
طابت جلستكم والسلام عليكم.

سؤالي موجه إلى معالي وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويدور حول اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول الأمن الإلكتروني وحول الجريمة الإلكترونية، هذا هو نصه:

إعتمدت اتفاقية الاتحاد الإفريقي حول الأمن المعلوماتي

وحماية ا لبيانات الشخصية من قبل الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي، التي عقدت يوم 27 يونيو 2014 في مالابو، بجمهورية غينيا الاستوائية.

تهدف هذه الاتفاقية من جهة، لتحديد الأهداف والخطوط العريضة لمجتمع المعلومات في إفريقيا، ومن جهة أخرى لتعزيز القوانين الحالية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، فيما يخص تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد هذه الأداة القانونية سيسهل التعاون بين الدول الأطراف في إطار مكافحة الجريمة الإلكترونية.

أسئلتي هي كالتالي:

1 – هل يمكن، سيدتي الوزيرة الفاضلة، أن نعرف وضعية الجزائر فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية للاتحاد الإفريقي، بشأن الأمن المعلوماتي وحماية البيانات الشخصية؟

2 – هل هناك تفكير في وضع تشريعات وطنية بشأن الأمن المعلوماتي؟

3 – هل هناك على المستوى الوطني والإقليمي وحتى القاري، فرق للتدخل المعلوماتي باستعجال أو فرق معلوماتية أمنية للاستجابة في حالة حادث معلوماتي؟

تقبلوا مني، سيدتي معالي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للرد على السؤال.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زميلتي المحترمة، وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الفاضل، عضو مجلس الأمة شكرا على السؤال.

بالتأكيد، الإجابة لها شقان: أولا، بالنسبة للجزائر، لم توقع بعد على الاتفاقية ولم تصادق عليها بعد، لكن في الشق الثاني أعطيك لمحة فقط أو الأسباب، التي أدت إلى أن الجزائر لم تصادق عليها ولماذا لسنا مستعجلين على المصادقة.

أولا، حتى تدخل الاتفاقية التي تبناها الاتحاد الإفريقي حيز التنفيذ، لابد أن تصادق عليها 15 دولة.

إلى حد اليوم، هناك 8 دول إفريقية فقط التي صادقت على الاتفاقية، لو تكون الجزائر التاسعة، فهذا لا يعني أن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ، لذلك لسنا متأخرين وعندنا الوقت.

من الجانب الثاني، بالفعل الاتفاقية التي تخص الأمن السيبراني وأمن الأنترنت عامة مهمة جدا، لأن اليوم الحياة في العالم الافتراضي، ربما هي أهم وأكثر تأثيرا في حياتنا الواقعية من المعاملات في الواقع الحقيقي.

لكن، لابد أن يكون عندنا نظرة شاملة، يعني ما هي الأشياء التي هي على المنصة والتي لابد أن تدرس؟

في 2005، كان فخامة رئيس الجمهورية، في المنتدى العالمي، في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس، كان قد رافع من أجل حقوق الإنسان بشكل عام والإنسان الإفريقي بشكل خاص والولوج إلى الأنترنت على أساس أن الحق في التواصل مع الأنترنت يدخل ضمن حقوق الإنسان، والدول الإفريقية كلها تبنته لأنه بالتأكيد صوت الجزائر مسموع ولأنها أيضا قضية عادلة.

اليوم نرى أن الولوج للأنترنت يسمح بالتعليم، التربية، الصحة، وتقاسم المعلومات، كان هذا في 2005، لكن منذ 2005 حتى اليوم، الأمور تطورت كثيرا في العالم الافتراضي.

لابد أن نرى الجانب الإيجابي، ولكن الجانب السلبي كذلك، لحد اليوم الدول الإفريقية لا تملك اتفاقية حول حوكمة الأنترنت والتي هي متصلة كثيرا بالأمن السيبراني.

عُقدت منذ أسبوعين أو ثلاثة قمة مصغرة لوزراء تكنولَوجيات الإعلام والاتصال في مالي، حتى نقدم مشروع اتفاقية حول حوكمة الأنترنت والذي سيصادق عليها في شهر جانفي، في أديس أبيبا، بالنسبة للاتحاد الإفريقي.

حوكمة الأنترنت بالتأكيد فيها الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية وما إلى ذلك، ولكن لها علاقة كبيرة بالجانب الأمني.

نتمنى أننا نستعمل ورقة المصادقة على الاتفاقية الأولى،

حتى ندخل موقف الجزائر في الاتفاقية الثانية.

موقف الجزائر بالنسبة لحوكمة الأنترنت، عندنا نقطتان أساسيتان واللتان كان من الصعب أن ندخلهما في اتفاقية الاتحاد الإفريقي.

أولاهما، أن يكون في القانون الدولي نقطة تصادق عليها كل دول العالم وهي أن الأنترنت لابد أنها تستعمل حصريا في الأمور السلمية، يعني اليوم يجب أن يمنع منعا باتا استعمال الأنترنت أو تكنولوجيات الإعلام والاتصال في أمور تتعلق بالحرب وبالإرهاب وما إلى ذلك.

هذه النقطة لا تدخل في أي اتفاقية اليوم، ماذا نريد نحن؟ نريد أن تتحد وتتفق الدول الإفريقية كلها وتتكلم بصوت واحد وتذهب للمجتمع الدولي وتقول له إن الأنترنت اليوم تسبب خطرا وأنه لابد أن يكون في القانون الدولي مادة تنص على الاستعمال الحصري في الأمور السلمية للأنترنت.

أعطي لك مثالا كي أوضح الفكرة: لما نتكلم اليوم مثلا عن الإرهاب، فتعريف الإرهاب يختلف عن الإجرام. الجريمة هو أن شخصا يرتكب جريمة قتل مثلا، أما الإرهاب، فإنه يرتكبها ويشهر بها، حتى يخيف الناس ويرهبهم.

لما نرى بعض المنظمات، في بعض المناطق في العالم فيها الإرهاب، يصورون فيديوهات أو صور لعمليات شنيعة ويضعونها على الأنترنت وموطنة في دول أخرى أوروبية، أمريكية وما إلى ذلك وتبقى لساعات ولأيام وربما لشهور يمكن للناس مشاهدتها.

أظن أن أقل شيء هو أنه بمجرد أنها توضع على الشبكة، الدول التي هي موطنة عندها تسحبها لأنها تساعد في الإرهاب.

مادة مثل هذه لابد أن تدرج في القانون الدولي، لابد أننا نمنع منعا باتا أن تستعمل الأنترنت بهذا الشكل.

بالتأكيد لا نمس حقوق الإنسان وحقوق المبادلات وحقوق التعبير ولكن لما يكون استعمال الأنترنت في عمليات تمس بالأمن وتتعلق بالإرهاب، لابد أن تكون هذه الدول مجبرة على التدخل.

اليوم، في الجزائر، في قانون العقوبات، إذا وضع شخص ما صورة على الأنترنت أو فيديو للإرهاب، في اللحظة ذاتها يمكن القاضي أن يتخذ قرارا، وأن يسحب من الشبكة؛ ولكن ماذا يكون الحال إذا كانت وضعت في بنك معلومات لدولة أخرى؟ لا يوجد أي قانون دولي يعطي للجزائر الحق أنها تتدخل في دول أخرى وتسحبها، لابد أن هذا النوع من المواد يدرج في القانون الدولي.

وأول خطوة هي أن الدول الإفريقية، بما أنها هي التي تعاني، لأننا رأينا -وللأسف- أنه لما يكون فيه ضحايا للإرهاب، ويلتقطون صورهم من الجالية الأوروبية، ربما لا يتعدى وقت تلك الفيديوهات في الشبكة بعض الدقائق، لكن لما تكون العمليات الإرهابية مصورة في دول إفريقية أو في دول عربية، تبقى لأيام وربما لشهور وربما لا تسحب تماما، لأننا لا نملك اللوبيات التي تضغط، لذلك نريد في اتفاقية حوكمة الأنترنت من الدول الإفريقية أن تتفق على أن تدافع عن هذا المبدأ في القانون الدولي، لذلك فإن اتفاقية حوكمة الأنترنت التي سيصادق عليها في شهر جانفي، إن شاء الله، لابد للجزائر أن تلعب هذه الورقة ويصادق على الأولى، إذا أدخلتم هذه المواد في الثانية، أؤكد لك أن هذه النقطة كان من الصعب أننا ندخل مادة في مسودة الاتفاقية والتي جهزناها في باماكو، ولسنا راضين كثيرا عن الصياغة النهائية التي اتخذتها، لأنها نوعا ما ليست قوية كثيرا.

النقطة الثانية، التي لابد للجزائر أن ترافع من أجلها بالنسبة للأنترنت، هي أن يكون التوزيع عادلا لإيرادات الأنترنت، اليوم لما نرى شركات دولية مثل مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، كالمواقع التجارية، السياحية، تضع منتجاتها عبر الأنترنت وكل مواطني الدول تستعملها وتستهلكها، وهم يجنون أرباحا، لكن أرباحهم يستثمرونها في دول أخرى والضرائب التي يدفعونها، تكون لدول أخرى، ولكنها تستعمل من طرف مواطنين جزائريين أو ماليين أو سينغاليين، يعني أفارقة، والسوق الإفريقية اليوم هي السوق الواعدة، بالنسبة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لأن السوق الأوروبية والأمريكية وصلت إلى حدها ولا يوجد أكثر من ذلك، نموها قليل لكن في إفريقيا يكون كثيرا.

التوزيع العادل للإيرادات على أساس أنه لابد على الشركات الدولية التي يتجاوز رقم أعمالها العشرات أو ربما في بعض الأحيان حتى مئات الملايير من الدولارات، فهذه الشركات لابد أن تدفع ضرائب للدول التي تجني فيها الأرباح، ونرى أن دولا أوروبية تمكنت من الوصول إلى هذا حتى نأخذ مثالا، الشبكة الاجتماعية التي نعرفها

كلنا "فايسبوك" تدفع أموالا في فرنسا وتدفع أموالا في ألمانيا وتدفع أموالا في كل الدول الأوروبية، رغم أنها شركة أمريكية وتدفع ضرائبها في الولايات المتحدة الأمريكية، لم لا في إفريقيا؟ وليس الأمر محصورا في "فايسبوك" فقط، هذا لأننا نعرفه كلنا، هناك شركات كبيرة تحقق أرباحا طائلة عبر التجارة في الأنترنت، المستهلك في بلدنا، والشركات تدفع أموالها الدولة الجزائرية، فهي التي تبسط الشبكة وهي التي تقوم بصيانتها، وهم يأخذون الأرباح. هذه النقطة التي تخص التوزيع العادل للأرباح التي يجنيها من التجارة عبر الأنترنت، لابد أيضا أنها تدرج في اتفاقية حوكمة الأنترنت.

هاتان النقطتان، التي أظن أن الجزائر، على أساس أنها لها دور ريادي في إفريقيا، لابد أن ترافع من أجلهما، نستعمل المصادقة على اتفاقية الأمن السيبراني، حتى نقوم ببعض الضغط من أجل إدراجها في اتفاقية حوكمة الأنترنت.

بالنسبة للشق الثاني من سؤالكم عن القوانين في الجزائر، هناك قانون العقوبات رقم 04 – 15، الذي ينص في بعض مواده على تجريم بعض الأعمال المشبوهة عبر الأنترنت، واستعمالها من أجل ارتكاب جرائم، هناك قانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال رقم 04 – 09، وهناك المرسوم الرئاسي الذي ينشئ هيئة الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

هذه هي القوانين الموجودة اليوم، في نفس الوقت هناك قانون المصادقة الإلكترونية، بمجرد أن تبدأ التجارة الإلكترونية في الجزائر، سيحمي حقوق الناس بالنسبة للمعاملات التجارية والمالية عبر الأنترنت، ولكن فيه خطوة أخرى لابد أن نخطوها، وهي كل ما يتعلق بالأمن السيبراني، هناك اليوم فرق تفكير وعمل ستضع مسودة لقانون جديد، يخص الأمن السيبراني، من الناحية التقنية التطبيق على أرض الواقع وكان السيد الوزير الأول، قام بتوزيع مدونة أفضل السلوكات على المؤسسات الحكومية حتى يستعملها موظفو الدولة في تعاملهم، ليس فقط الأنترنت، ولكن كل المنظومات المعلوماتية.

هذه الخطوة الأولى حتى يكون في مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بكل أمان.

لابد ألا نتوقف في هذه الخطوة، الخطوة الثانية، إن شاء الله، حتى تكون كل دائرة وزارية تتكفل بما يخصها.

هناك في الأمن السيبراني، جانب الدفاع السيبراني، الذي يتكفل به الجيش الوطني الشعبي، هناك الأمن الذي يخص المعاملات التجارية والمعاملات المالية، وتخص بالتأكيد وزارة المالية، يبقى كل ما يخص المجال الاقتصادي، ربما الوزارة هي التي تتكفل به ولكن عن طريق إنشاء وكالات وهيئات مختصة.

لا ننسى أن نذكر أن أفضل ما هو موجود اليوم في الجزائر من ناحية الأمن السيبراني، موجود لدى الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني وكذا الشرطة.

لديهم فرق قوية جدا للتدخل السيبراني، والتي تقوم بالحماية، ربما لا نرى نتائج أعمالها ولكنها تعمل في الخفاء وكل القضايا التي يستعمل فيها المجرمون الأنترنت تتابعهم بواسطة إمكانيات تقنية.

يبقى الجانب القانوني، بالتأكيد بمساعدة الحكومة ومجلسكم الموقر، سيكون فيه تشريع جديد إن شاء الله، وشكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ السيد محمد الطيب العسكري، تفضل للتعقيب.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، وأشكر معالي الوزيرة على كل هذه المعطيات أو كل هذه المعلومات.

أشاطركم الرأي في الشطر الثاني من التدخل، أما في الشطر الأول فيما يخص كل ما هو تعاوني وتشاركي ويخص بالدرجة الأولى الجريمة الإلكترونية، لأن العالم الافتراضي هو عالم بلا حدود ولا نستطيع أن نكافح الجريمة الإلكترونية لوحدنا، لابد من التعاون على المستوى الإقليمي أو على المستوى القاري.

إذا توجهنا إلى اتفاقية الاتحاد الإفريقي، أولا وقبل كل شيء، هذه الاتفاقية قد وافق عليها رؤساء الدول والحكومات، كانت الموافقة في «مالابو». إذن، وبعد الموافقة كان الاقتراح من طرف المختصين في القطاع، بما يسمى (CTS)، وهم الوزراء، واقترحوا هذه الاتفاقية، التي وافق عليها رؤساء الدول والحكومات. إذن، لم يبق إلا الإمضاء والتصديق.

التأخر في الإمضاء والتصديق لا يعني فقط اتجاه هذه الاتفاقية، فالعديد من الأدوات القانونية للاتحاد الإفريقي

ما زالت في الانتظار، هذا هو الشيء – ربما – غير المفهوم.

رؤساء الدول والحكومات تتفق على الاتفاقية، ثم الإمضاء والتصديق يطول لمدة أطول. عندما يحدث شيء ما يمس بسمعة الدولة أو يمس بسيادة الدولة عن طريق الجريمة الإلكترونية، لابد أن نعمل شيئا استعجاليا، لابد أن هناك سياسة وطنية، ثم السياسة الإقليمية والدولية.

تكلمت عن السياسة الوطنية، مازلنا لم ندخل في الدفع الإلكتروني، ما زلنا لم ندخل في التجارة الإلكترونية والتي من ورائها – ربما – أمور كثيرة ولكن باليقظة الإلكترونية الافتراضية، من طرف الجميع، أولا على المستوى الوطني، ثم على المستوى الإقليمي والدولي، سنحارب معا أولا كل ما يمس – ويشير إلى ذلك الدستور الحالي الجزائري – حماية المعطيات الشخصية وأظن أن المادة 44 أو 46 تنص على ذلك وكذلك استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في دستورنا الحالي.

عندما طرحت السؤال حول القوانين الحالية، لأنه منذ موافقة البرلمان بغرفتيه على قانون الإمضاء والتصديق الإلكترونيين، ظننت شخصيا أن الدفع الإلكتروني سيجيء، لا مفر منه، أظنه قانون 2014، ونحن الآن في 2016 ولم يصدر شيء بعد!

أظن أن فيه شيئا للتفكير على وضع أشياء على المستوى الوطني دون أن ننسى الشيء الذي يدور على مستوى الاتفاقيات، لأن الجريمة الإلكترونية –كما قلت– لا حدود لها لبلد ما. العالم الافتراضي دون حدود والجريمة قد تأتي من البلد في حد ذاته، وقد تأتي من البلد المجاور، وقد تأتي من قارة بعيدة جدا، وأتمنى لكم كل التوفيق في وزارتكم وكل ما أتمناه هو التوفيق للوزارة وأظن أن الجزائر قد قطعت مشوارا لا بأس به، لا ننكر الشيء المعمول به حاليا، ولكن بعض الوزارات فقط، مثلا وزارة الداخلية، الحمد لله الآن، كنا نقوم بطلب، و.. الآن قدمنا طلبا دون وثيقة في دقيقتين، هذا شيء معتبر، كذلك الجواز البيومتري، هذه الأشياء التي تأتي من وزارة الداخلية، وزارة العدل أيضا قطعت مشوارا كبيرا، بطاقة الشفاء في الضمان الاجتماعي، شيء كبير، التسجيلات الجامعية والتحويلات على مستوى الخط دون تنقل، هذا جميل، ولكن أطلب من كل القطاعات أن تتقدم في هذا الاتجاه باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، لكي نحصل على الإدارة الإلكترونية، التي تقرب المواطن شيئا فشيئا من الإدارة وتربح ثقة المواطن نحو الإدارة، شكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا للسيد العضو على التعقيب.

والله في الواقع بالنسبة للجزء الأول، ربما لم تفهمني! الاتفاقية الإفريقية متفق عليها، صادقوا عليها، رؤساء الدول وافقوا عليها بالفعل، لكن هناك خطوة أخرى لابد أن نتخطاها، خطر الأنترنت ليس من الدول الإفريقية، خطر الأنترنت يأتي من العالم كله؛ بالتالي على الدول الإفريقية أن يكون لها صوت موحد بالنسبة لحوكمة الأنترنت والاتفاق على اتخاذ خطوة شجاعة، فيما يخص اللجنة (CTS) التي تكلمت عنها، اجتمعت معهم في مالي منذ بضعة أسابيع، والله حينما نتكلم عن هاته المؤسسات (Multinationales) لابد أن تكون هناك قوانين دولية تمنعهم، الناس تغير الحديث ولا يريدون أن يذهبوا بعيدا، على أساس أن الأنترنت ملك لهم، وأننا نحن بصفتنا مستعملين، لابد أن نبقى خاضعين لكل العبارات التي تعودنا عليها في القوانين الدولية والتي تتكلم بشكل سطحي جدا عن المشاكل الحقيقية للأنترنت، لكن هناك نقطتان، ذكرتهما، ربما هناك نقاط أخرى لكن الأولى خاصة، بالنسبة للاستعمال السلمي للأنترنت، فهي نقطة مهمة جدا، إذا كنا لم نستطع أن نقنع كل الدول الإفريقية للاتفاق معنا على هذه النقطة بالذات فسنخسر الكثير، وربما سوف يصادق على هذه الاتفاقية في الثلاثي الأول أو الثاني للعام المقبل، إن شاء الله، بعد أن يصادق على اتفاقية حوكمة الأنترنت، لأنهما متلازمتان ولكن تجد أن دولا إفريقية أخرى.. لأن هناك 8 دول فقط صادقت عليها، قلت دول إفريقية أخرى كذلك تستعملها ولكن تتماطل في المصادقة عليها، لأنها تطمح إلى نوع من التقهقر بالنسبة للمواقف التي نأخذها بالنسبة لحوكمة الأنترنت، وإن شاء الله، سوف نمشي في هذا الاتجاه.

بالنسبة للشق الثاني، تكلمت عن المصادقة الإلكترونية وعصرنة القطاعات، بالتأكيد نحن ما علينا إلا أن نتكفل بالبنية التحتية، لأنه لا نستطيع أن نقوم بعصرنة القطاعات

إذا كانت الأنترنت غير موجودة وشبكة الألياف البصرية غير موجودة، لكن لا ننسى، أنه لا نستطيع في سنة واحدة أو بضعة أشهر تدارك التأخر الكبير.

تكنولوجيات الإعلام والاتصال تمشي بسرعة كبيرة جدا واليوم، الحمد لله، كما تفضلتم، تقريبا كل الأشياء التي تهم الخدمة العمومية تجاوزت خطوة العصرنة، يبقى الدفع الإلكتروني، نتكلم عن بريد الجزائر، لأننا نعرفه من الداخل، جيدا، جيدا، مشكلة بريد الجزائر أنه كان عنده نظام معلوماتي قديم، كان لابد، أولا، عصرنة النظام الداخلي والخطوة الثانية بإذن الله، وهي قريبة جدا، هي أن نمر للدفع الإلكتروني، أما بالنسبة للتصديق الإلكتروني، فليس له علاقة مباشرة بالتجارة الإلكترونية، قانون التجارة الإلكترونية هو الذي سيسمح بتفعيله ونشر التجارة الإلكترونية سيكون، بإذن الله، عن قريب وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ليس من حقي أن أعقب بعد التعقيب، ولكن أقول، كواحد من زملائي الأعضاء، وإحقاقا للحق من الناحية القانونية، الأمور تسير وفقا لما هو مكرس في القانون الدولي، هنالك الموافقة على الاتفاقيات ولكن هنالك المصادقة الوطنية، إن من حق كل دولة أن توافق بداية ولكن هذه الموافقة لا تلزم الدولة إلا بعد المصادقة، هذه كملاحظة فقط.

وكذلك من حق الدولة أن تقبل ببعض شروط الاتفاقيات الدولية وتتحفظ على البعض الآخر.

أما فيما يخص الأمر المتعلق بالعالم الافتراضي والأنترنت، فهذا عالم يصعب على غير المختص أن يستوعب كل ما يأتي به من أسرار وما فيه من مصاعب.

وبالنظر لأهمية الموضوع وتعميم الفائدة، فأنا أقترح على السيدة الوزيرة والسيد العسكري، وهو مختص في ميدان الأنترنت والآليات الإلكترونية أن ننظم ندوة حول الموضوع لتعميم الفائدة.

إذا كنت توافقين، فسوف نعمل مع السيد العسكري ومع الإخوان في مصالح مجلس الأمة، لكي ننظم يوما دراسيا حول الموضوع ونستدعي فيه الخبراء لتعميم الفائدة، ليشرحوا لنا ما يواجهنا الآن في هذا المجال من تحديات ومن مستوجبات، تدفعنا لنتقدم إلى الأمام في اتجاه العالم الإلكتروني، شكرا.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد فتاح طالبي ونفس القطاع.

السيد فتاح طالبي (نيابة عن السيد حسني سعيدي):

شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

معالي الوزيرة،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا، التالي نصه:

يتطلع المواطنون وزبائن مكاتب البريد، في إطار تحسين الخدمة العمومية، إلى توفير ظروف أحسن، ذات جودة عالية وآمنة وفقا للمعايير الدولية.

لكن ببعض مراكز البريد، تتعرض أموال ومدخرات الزبائن، في معظم جهات الوطن، إلى عملية الاختلاس والتحويلات غير القانونية من أرصدتهم.

وللأسف، فإن معظم هذه الأفعال المخالفة، يتورط فيها بعض عمال وموظفي هذه المؤسسة أو أشخاص آخرين، لكن بتواطؤ من بعض عمال البريد.

هنالك شكاوى واحتجاجات كثيرة في هذا المجال من مواطنين كانوا ضحايا لعملية اختلاس من حساباتهم الشخصية، وهناك تفاوت في قيمة المبالغ والأموال المختلسة، بالإضافة إلى التنوع في طرق تلك الأفعال والمخالفات التي يتعرض إليها هؤلاء الزبائن.

معالي الوزيرة،

– ما هو موقف وزارتكم من هذه الظاهرة، التي تعرف تزايدا مستمرا من حين إلى آخر وإساءة إلى سمعة هذه المؤسسة الوطنية الهامة؟

– هل بإمكان استحداث آليات وميكانيزمات وقائية، تقضي على هذه الممارسات قبل وقوعها؟

– هل فكرتم في وضع بعض الشروط المتعلقة بالتوظيف، كإجراء وإخضاع الموظفين الجدد إلى امتحانات نفسية واجتماعية قبل التحاقهم بهذا القطاع؟

شكرا معالي الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ والكلمة الآن

للسيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا أخي العضو على السؤال، لكن قبل الإجابة إذا سمحتم لي توضيح فقط بالنسبة لمؤسسة بريد الجزائر، أعطيكم رقما واحدا فقط ومنه تكون الإجابة سهلة.

64000 مليار دينار هو حجم المعاملات المالية السنوية في بريد الجزائر، معناه لو اختلسوا مليار دينار فذلك لا يمثل 0.01 ٪، لما تتكلم وتقول إنه في معظم جهات الوطن هناك اختلاسات وعمال بريد الجزائر متواطؤون، أتمنى فقط ألا نتهم عمال بريد الجزائر، بريد الجزائر يوظف 24000 عامل، أظن إذا كان فيهم بعض الأشخاص المجرمين، لا نعمم، لأن بريد الجزائر لديه هيبة وعمال بريد الجزائر، ناس موثوق فيهم إذ يسهلون المعاملات المقدرة بـ 64000 مليار دينار سنويا، لا نستطيع من أجل نسبة قليلة من الأموال التي تحدث فيها بعض الاختلاسات أن نعمم ونتهم مؤسسة بريد الجزائر ونتهم عمال بريد الجزائر، لنغتنم الفرصة لكي نحييهم على مجهوداتهم الكبيرة التي يقدمونها.

بريد الجزائر، هي مؤسسة الخدمة العمومية بامتياز في الجزائر، بالتأكيد لما يكون فيه اختلالات، لابد أنها تصحح ولكن هذا ليس سببا أننا نعمم ونتهم بريد الجزائر بطريقة كهذه!

إسمح لي –سيدي العضو– على هذا التعقيب، لأن بريد الجزائر مؤسسة عزيزة علي كثيرا ولا أريد أن نتكلم عليها بسوء بهذه الطريقة.

الآن حتى ولو اختلسوا دينارا واحدا، فهذا غير مقبول وموقف الوزارة واضح، إننا نعمل من أجل أن تنتهي تماما هذه العمليات.

لابد فقط أن نفرق، هناك اختلاسات، لكنها تمت بطرق عدة، فمعظمها حسب التحقيقات في الميدان، كان بسبب أخطاء بالنسبة لزبائن بريد الجزائر.

أعطيك مثالا، منذ بضعة أشهر، راسلتني سيدة من ولايات الهضاب العليا، –مسنة نوعا ما– قالت لي إن حسابها، وهي تتقاضى معاشا، قد سرق، قلت لم لا ندرس هذه الحالة لنرى ما حقيقة الأمر؟

في الواقع، دفتر شيكات هاته السيدة موضوع في المنزل، وعندها بعض الشباب في الأسرة، يأخذونه ويمضون في مكانها ويخرجون الأموال، يعني عمال بريد الجزائر ليس لديهم أي علاقة، ليس في كل مرة تحدث اختلاسات، نتهم عمال بريد الجزائر! وفي الواقع، الأرقام ليست صحيحة 100 ٪، لأنه لا يمكننا دائما أن نكون دقيقين جدا ولكن تقريبا أكثر من 60 ٪ من الاختلاسات سببها ليس عمال بريد الجزائر، ولكن شيكات ضائعة أو ناس لا يعرفون الكتابة، ترون عامة الناس في بريد الجزائر يملؤون الشيك، نتمنى أننا لا نأخذ هاته الأخطاء على عاتق عمال الشبابيك في بريد الجزائر، الذين ليس لهم أي دخل وليس من حقهم أن يتدخلوا قبل أن يوضع الصك مملوءا وممضى عليه فوق الطاولة أمامهم، يعني كل الأخطاء التي تكون من قبل ليست من اختصاصهم.

لكن بالنسبة للاختلاسات التي تكون مباشرة في أرصدة المواطنين، أرصدة زبائن بريد الجزائر، هناك بعض الحلول:

أولا، لقد استحدثنا نظام الإنذار عبر الهاتف، الزبون من بريد الجزائر يترك رقم هاتفه في الشباك وبمجرد أن يتم السحب من رصيده، يتلقى رسالة (SMS) تقول فيها إنه سحب من رصيده مبلغ كذا، ويعطى له تاريخ السحب وبالتالي يكون على علم، فإذا كان هو الذي سحب أو شخص مخوّل له أن يسحب من طرفه، فلا يتخذ أي إجراء، وإذا كان شخصا آخرا، ففي اللحظة يستطيع أن يتصل بهم ويحل المشكل في أوانه، ولا يمضي عليه وقت، حتى تكون إمكانية التحقيق في يوم الاختلاس.

من ناحية أخرى، هناك عصرنة بريد الجزائر، والحمد لله، اليوم، ربما تابعتم منذ أسبوعين كان تدشين مركز جديد لبريد الجزائر، المركز المعلوماتي، وقد كثر الحديث عن أرصدة الجزائريين، التي هي في خطر وممكن أن تقرصن وفي كل وقت هناك انقطاعات في الشبكة وخلال الستة أشهر الماضية كان فيه عمل في الميدان من أجل إنجاز بنك المعلومات الجديد لبريد الجزائر ولكل الأرصدة، يعني ما يزيد عن 18 مليون رصيد حول من المركز القديم الذي كان في ساحة أول ماي إلى مركز باب الزوار لبريد الجزائر، واليوم كل الأرصدة مؤمنة من القرصنة، مؤمنة من أي اختلاسات خارجية، أما عن العمل داخل الشبكة فكل التعاملات في الأرصدة مسجلة.

في حالة الاختلاس، نستطيع أن نعرف رصيد الشخص

وفي أي ساعة وفي أي مكتب تم سحب الأموال، حتى نسهل العمل على الجهات القضائية وفرق الدرك والشرطة المختصة، حتى تصل للمسؤول.

من ناحية أخرى تكلمتم عن توظيف الناس، الذين لهم كفاءة وخبرة وما إلى ذلك، بالفعل هذا ما هو جار دائما في بريد الجزائر، فلما يكون شخص مسؤول عن المكتب، يعني المسؤول الرئيسي على القباضة، يجري امتحانات شفهية وكتابية وهناك خبرة نطلبها منه قبل أن يأخذ المكتب، وفي نفس الوقت، هناك تحقيقات فيما يخصه وهل لديه سوابق أم لا، قبل أن يلتحق بهذا المنصب؟ ولكن مع النفس الجديد الموجود في بريد الجزائر، على أساس أنه ابتداء من 2016، حققت أرباحا في نهاية السنة، هناك عملية تكوين لكل عمال بريد الجزائر، دون استثناء ، بدأت هذه السنة 2016، وفي سنة 2000، بما أنهم أكثر من 24000،ومع نهاية سنة 2018، سيجتازون كلهم دورات تدريبية كل واحد وفق اختصاصه: عامل الشباك، ساعي البريد، والمساعدون ورؤساء المكاتب، كل واحد على حدة بالتكوينات المختصة، ونتمنى، إن شاء الله، عن قريب خدمة الدفع الإلكتروني ولما تصل إليه فكل هذه العمليات ستنقص، لأن الإنسان يكون دائما حاملا الهاتف أو أمام الكمبيوتر، ليستطيع في كل وقت أن يطلع على رصيده والتحويلات المالية، حتى إذا تم السحب يعرف من أي رصيد ذهبت الأموال ويستطيع أن يتابع أمواله على المباشر، وهذه العملية لابد أن تنقص إلى أن تختفي تماما وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود للسيد فتاح طالبي وأسأله هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب؟.. ليس لديك تعقيب، شكرا لك وللسيدة والسادة أعضاء المجلس الذين تقدموا بأسئلتهم، لإنارتنا حول مختلف القضايا التي تعني القطاعات وتعني البلد كوطن.

وشكرا للزميلات والزملاء الذين حضروا معنا، والشكر موصول لكافة أعضاء الحكومة على حضورهم وردودهم على مختلف الأسئلة التي طرحت في هذه الجلسة؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة العشرين
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثالثة
المنعقدة يوم الخميس 12 محرم 1438
الموافق 13 أكتوبر 2016

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات الوزيرات والسيد الوزير ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع عدد من الأسئلة الشفوية طرحها الزملاء، أعضاء المجلس، على مسؤولي القطاعات المعنية؛ ودون إطالة أحيل الكلمة إلى صاحب السؤال الأول والمتعلق بقطاع السكن والعمران والمدينة والمعني هو السيد فتاح طالبي، الكلمة لكم.

السيد فتاح طالبي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الوزير، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

أولا: نثمن ما جاء به القانون رقم 15 ـ 08، الذي جاء ليسوي وضعية آلاف المواطنين بولاية ميلة كما هو الحال بكامل ولايات الوطن.

ثانيا: نرفع لكم حسرة المواطنين بولاية ميلة، من جراء سوء فهم تطبيق هذا القانون، من قبل اللجان المحلية والولائية وتهرب الجميع من تحمل المسؤولية.

ثالثا: جوهر السؤال:

لقد تقدم مئات المواطنين بمختلف بلديات ولاية ميلة (32 بلدية) بملفات كاملة متكاملة، قصد الاستفادة من القانون وتسوية وضعية بناياتهم، ولكنهم فوجئوا بقرار الرفض من طرف اللجان المعنية بدراسة الملفات، بحجة أن البنايات غير مطابقة لدفتر الشروط الخاص بالتحصيصات.

سؤالنا معالي الوزير:

هل هذا الرد قانوني؟ هل هذا الرد مسؤول؟ هل هذا الرد سليم وصحيح؟

إذا كان المواطن احترم دفتر الشروط، فلماذا يلجأ للتسوية أصلا؟ فالذي يحترم دفتر الشروط يذهب مباشرة لمصالح البلدية ويحصل على شهادة المطابقة.

المواطنون الآن يتساءلون، ما العمل، معالي الوزير، في

هذا التعسف؟

وللعلم، معالي الوزير، بعض الملفات البسيطة التي تمت تسويتها ليست بريئة، فبعض أعضاء اللجان كانوا يشترطون مكاتب دراسات معينة ببعض البلديات، حتى تتم المساعدة والتسوية والفاهم يفهم!!!! من أعد ملفه بهذه المكاتب تتم مساعدته والعكس صحيح.

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام، وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيد طالبي المحترم،

حقا يصعب الجواب على سؤال شاسع وواسع مثل هذا، أعتقد أن في السؤال خلطا بين شهادة المطابقة التي تهم بالأساس التجزئة الخاصة بالأراضي، لأنه قبل أن توزع الأراضي، يمضي المواطن على دفتر الشروط الذي يحدد مقاييس البناء في إطار هذه التجزئة وهذا يعني البلدية أكثر مما يعني قوانين العمران لأن التحصيص ودفتر الشروط كلها مؤسسة على أساس قانون العمران والتعمير.

النقطة الثانية هي أن احترام دفتر الشروط لا يعني احترام قانون العمران، لأنه يمكن في دفتر الشروط أن يشترط عليك أن تبدأ البنايات في ظرف سنة، أو سنتين، تحترم المحيط وكذا وكذا وكذا، أما قانون العمران فإنه مركز على رخصة البناء، هذه فيها شروط، تتماشئ مع القوانين التي تخص البلدية، سواء من ناحية العلو أو من ناحية واجهة السكنات أو من ناحية المحيط الذي تندمج فيه هذه التجزئة، هذا بصفة عامة.

اللجان التي تكلمت عنها ـ السيد فتاح طالبي ـ في إطار ليس تحت الإشراف المباشر لوزارة السكن، بل هي في الواقع تحت الإشراف المباشر للسلطة المحلية، بما فيها كل درجات المسؤولية على مستوى السلطة المحلية. المواطن في بعض الأحيان كان يظن أن القانون رقم 08 سيصلح كل الأوضاع، هناك أوضاع نعلم ـ مبدئيا ـ أنها لن تصلح، بالأخص الإخوان الذين خرجوا عن إطار تطبيق القانون أو قاموا بالبناء من دون رخص أو في أماكن غير مخصصة للبناء مثلا فوق قنوات الغاز أو قنوات صرف المياه أو قنوات صالحة للشرب أي قنوات ضخمة أو أغلقوا الطريق، فتلك لا تصحح والقانون ينص على أنها لا تصحح، أما المواطنون الذين بنوا بعد سنة 2008 وبعدما صدر القانون من طرف المجلس الشعبي الوطني و من طرف غرفتكم الموقرة لم يبق تصحيح للأوضاع، لقد جاء القانون ليصحح الأوضاع ما قبل 2008 ومن أراد أن يبني بعد صدور قانون 2008 من المستحيل أن يكون فيه تصحيح، وبالتالي يجب أن يلتزم بقوانين العمران الخاصة بالمدينة بما فيها البلدية والولاية.

توجد ملفات كثيرة والقانون هذا، أنت كمنتخب أدرى به مني، لقد مددنا القانون مرة، يعني أصبح ساري المفعول منذ ثماني سنوات، أنا آسف، فالدولة لا تتكلم بلغة التهديد بل نحن نحاول أن نصحح الأوضاع بالتي هي أحسن ولكن بما أن السيل قد بلغ الزبى، فإننا لن نمدد، لأن الذي لا يصحح في مدة 8 سنوات، لا يستطيع أن يصحح في مدة شهر أو شهرين ولو مددنا المدة أكثر! المهم بدأ الناس يتسارعون لتصحيح الأوضاع وقد كانت الملفات التي طرحت في السداسي الذي مضى، يعني بعد انتهاء صلاحية القانون، تساوي الملفات التي وضعت منذ ست سنوات، إذن، وقع فيه ازدحام وقلنا للسادة الولاة والسادة رؤساء اللجان إن كل من وضع ملفه يدرس، ولا يمكنني أن أطبق عليه القانون حتى أرى أيقبل أم يرفض، حسب ما ينص عليه القانون.

أنا أتقاسم معك عاطفيا شأن ميلة، أنا أعرف بأنها منطقة تستحق الاهتمام، ميلة، جيجل وكل هذه المناطق تستحق كل العناية، أنتم تريدون تشكيل لجنة المنتخبين للتظلم لدى وزارة السكن، أنا موافق إذا كانت الملفات واضحة ولم تسو لأسباب صراعات محلية وكذا فأنا معك وفي صفك ويجب أن تسوى وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛أسأل السيد فتاح طالبي هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد فتاح طالبي: شكرا معالي الوزير على هذه

الإجابة الواضحة، ولكن معالي الوزير، أقدم لكم نسخة من محضر تبليغ قرار، حظي صاحبه بعدم الموافقة لعدم احترام دفتر الشروط طبقا للقانون المعمول به.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير أبدى تفهما وعبر عن استعداده للتعاون مع الزميل السائل، الذي قدم ورقة تصب في اتجاه الاقتراح المقدم من طرف السيد الوزير ولهذا نقول بأن القناعة قد توفرت وسوف يتابع الملف من قبل الجهات المعنية؛ نبقى دائما في قطاع السكن والكلمة للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه لمعالي وزير السكن والعمران والمدينة، التالي نصه:

يشتكي بعض المواطنين المستفيدين من سكنات عدل والسكن الاجتماعي، هي أكثر من ألف وحدة سكنية في طور الإنجاز، من تواجد المحاجر ذات الحجم الكبير قرب سكناتهم التي لم يسكنوها، حيث بدأت تظهر عليها بعض الأضرار، من جراء فعل المتفجرات التي تستعملها تلك المحاجر.

هذا الوضع خلق استياء وتذمرا لدى هؤلاء المستفيدين، ويرى هؤلاء وجود هذه المحاجر قرب هذه المجمعات السكنية تهديدا حقيقيا لصحتهم وسلامة سكناتهم مستقبلا.

معالي الوزير،

ـ لماذا تم اختيار هذا الموقع قرب منطقة النشاط وبتواجد تلك المحاجر؟

ـ هل بإمكان وزارتكم التدخل، بحكم أنها صاحب المشروع السكني، لإزالة أوتغيير موقع المحاجر قبل تسلم هؤلاء المستفيدين سكناتهم على الأقل؟ شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيد حسني سعيدي،

في الحقيقة، أنا أجيب احتراما للغرفة، لأن السؤال لا يعني وزارة السكن، السؤال متعلق بالبيئة وقوانين احترام البيئة، أما فيما يخصنا، فنحن لا نستطيع أن نبني سكنات عدل أو سكنات اجتماعية، ليصاب فيما بعد مواطنونا بعد استلام المفاتيح بأمراض تنفسية وكذلك الإزعاج الذي تسببه المحاجر... إلخ.

كان الجواب جاهزا حول القانون الذي ينص على بعض المحاجر والمسافات التي لابد أن تحترم، ولكن كل هذا يطبق محليا.

نحن بصفة عامة ليس لدينا اختيار، سواء في بشار أو في غيرها.

ففي بشار أغلب السكنات التي هي في طور الإنجاز، وضعت تعليمات على أساس أن تبنى بصفة فردية، تطابقا مع تقاليد المنطقة ونظرا لشساعة الأراضي، ولكن إذا وضعوا أمام المساكن محجرة فاعلم أن الاختيار هو اختيار محلي، فنحن نبني كلما تم حل مشكل العقار وبما أن هذا الأخير كان مطروحا فقد تحصلنا على قطعة بجوار الحجر الأزرق وهي منطقة صلبة وبالتالي فإن أساس البناء يكلف أكثر من قيمة المنزل، فطلبنا تغييرات وبالفعل تم ذلك، علما أن سكنات بشار تأخر إنجازها بسبب هذا العقار، من المفروض أن نكون قد انتهينا منه، بالأخص بالنسبة لبرنامج عدل، ومادام السؤال قد وجه لي، أنا شخصيا سأتدخل معكم لدى السيد الوزير الملكف بالبيئة، زميلي، في إطار التضامن الحكومي، أولا، وثانيا، سوف أتصل بالسيد والي ولاية بشار، فإذا كان جزء من السكنات لم ينطلق بعد وأعطانا قطعة أرض أخرى غير مجاورة لهذه المحاجر سننطلق فيها من واكدة، ڤوراية، يمينا وشمالا أينما شاء، أما إذا انطلقت الأشغال فما علينا إلا ترحيل المحاجر، يرخص للمحاجر مدة 10 سنوات، ثم تنتهي المهلة، ولست أدري كم بقي

من عمر الرخصة، ولكن من خلال هذا السؤال سنتعاون أنا وأنت مع السلطة المحلية وزميلنا الوزير، في إطار التضامن الحكومي، فمشكل الساعة اليوم هو مشكل البيئة، لكن لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ هنا بودي أن أبدي ملاحظة، وهي أن عضو المجلس عندنا يتوجه بسؤال ما يتوجه به للحكومة والحكومة متضامنة والاتصال موجود، فعندما يطرح السؤال من هذا النوع، يكون الاتصال بيننا وبين السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان ويمكن أن يتوجه السؤال إلى الجهة المعنية، ليتم التكفل به؛ وبهذه الطريقة لا الحكومة ولا نحن نقع في إحراج، السيد حسني سعيدي، الكلمة لك.

السيد حسني سعيدي: شكرا لك سيدي الرئيس؛ الشكر موصول لمعالي الوزير المحترم.

نحن نعرف السيد الوزير أنه جاد في عمله وترك بصمته في هذا القطاع ولا مجال للحديث عن هذا الأمر، ولكن عندما يسمع المواطنون أنه لا يوجد مكان ببشار يقام فيه موقع عدل يستغربون! لأنهم يعلمون أن بشار موجودة فيها الأراضي بكثرة، لسنا بحيدرة أو بالجزائر العاصمة، ببشار مساحات شاسعة يمكن أن تنجز فيها ملايين السكنات. نقول ونعيد دائما إن الدولة تقوم بمجهودات كبيرة ولكن تلك المجهودات تتوقف ببشار، لأن المسؤولين هناك لا يعملون بنفس النظرة التي تراها السلطة المركزية.

لماذا وجهت هذا السؤال لمعالي الوزير؟! لأن السلطات المحلية التابعة لكم هي التي اختارت المكان المعروف بمنطقة النشاط، لماذا لم ترفض؟ المحاجر لم توضع بعد انطلاق السكنات، فلو كانت كذلك لأصبحت القضية متعلقة بالبيئة، لكنهم اختاروا الموقع بالقرب من مؤسسة الزفت والمحاجر التي تستعمل المتفجرات وبدأت تظهر الشقوق على المحلات.

وبالنسبة للمواطنين الذين سددوا لا يزالون ينتظرون من أجل الإستفادة من سكناتهم؛ وبالتالي لم تتحقق أحلامهم، كانت لدينا الفرصة ـ وأنتم مشكورون ـ فلقد منحتمونا حصة عدل لأول مرة وتفاءل المواطنون خيرا، لأننا نعرف أن سكنات عدل تمتاز بالجودة وبالنوعية كباقي السكنات الموجودة على مستوى التراب الوطني، ولكن بقي الاستثناء في ولاية بشار لأن وتيرة الإنجاز بطيئة جدا؛ وبالنسبة للنوعية نرى بأن بعض السكنات الاجتماعية أحسن منها، وزيادة على هذا فهي موجودة في مقر النشاط وفي الحقيقة هذا شيء مؤسف فالناس يدفعون الأموال والدولة كذلك، لكن نرى أن الحس المهني للمسؤولين المحليين لا يتماشى والمجهودات والمبادرات التي تصدر من قبل الدولة، لكن هؤلاء المسؤولين لابد من منعهم، وعلى السلطة الوصية أن تضعهم عند حدهم، ليس مبررا إن كنتم قد اخترتم أو السلطات اختارت، فأنتم المسؤولون ومن واجبكم الحرص على حسن سيرورة هذا العمل، لأن المواطن دفع أموالا وهو الآن ينتظر فقط أن يتحقق حلمه والمتمثل في الحصول على السكن، علما أن أغلبهم موظفون بسطاء، تلك هي أمنيته الوحيدة: السكن، الذي يجده فيما بعد غير لائق ويضر بصحته وتبقى الدولة تتفرج وترجع السبب في ذلك إلى السلطات المحلية، كونها هي التي اختارت هذا الوضع!

نحن نطلب من معالي الوزير أن يتدخل شخصيا مع التضامن الحكومي، كما ذكرت، من أجل وضع حد لهذا الوضع أو إيفاد لجنة تحقيق ترى عن كثب الأضرار التي ألحقت بتلك السكنات.

لقد تلقيت رسالة من المواطنين، سوف أبلغكم إياها، لقد يئسوا، لم يتوقعوا هذا الحال فالوضعية كارثية وأنا على دراية أنه بعد مجيئكم لتدشينها ستحضر السلطات المحلية تحضر لك نموذجا لإحدى السكنات التي تحظى بالحزف من النوع الممتاز وعندما تراها ستعتقد أن كل السكنات على هذا النحو!

وشكرا لك معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ لقد وُجّه للسيد الوزير التماسٌ، فله أن يرد أو أن يتكفل بنقل هذا الالتماس.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ وإن كنت سأكرر ما قلته، الأراضي أو العقار المخصص للبناء هو قرار محلي وليس لدينا أي دخل فيه، لما يقال لي لايوجد أراض غير هذه، فنحن ملزمون بإطلاق مشاريعنا وأنتم أدرى بالموضوع

بصفتكم منتخبين.

وأنتم في الأوساط، السلطة تملي علي، أنت تقول: يوجد أراض؛ ولكن التوجيه العمراني لمدينة بشار يقر أن هذه المنطقة الخاصة بالخدمات تدخل في المحيط العمراني بداية بمشاريعنا، المحاجر بعيدة، بمسافة 3 كلم إلى 6 كلم وربما يسمع صدى الانفجارات من محجرة واحدة أو اثنتين، لأن التفجيرات، وبالأخص في هذا الظرف، ليس من السهل أن يمنح لأصحابها الترخيص، أغلبهم يعمل «بالڤاڤوندري» والمطرقة الهزازة، هذا ليس تهربا من المسؤولية، إن منحونا أرضا أخرى، أعدك بأن تبنى فيها السكنات التي لم تنطلق بعد بعيدا عن الضجيج، لكن ما باليد حيلة، هذا هو الموجود في ولاية بشار، خذه أو اتركه! وولاية بشار ليست الوحيدة، في بعض الولايات حاولنا تغيير الأماكن ثلاث مرات وهي ولايات حساسة جدا.

وبعد تفاوض طويل، يتمسكون بكلامهم ويقولون لا نغير المكان! ولما ننطلق في مرحلة دراسة الأرضية، يقال لا لقد غيرنا المكان انتقل إلى قطب متميز، إلى الآخر، إلى كذا لا أدري أين؟ مشروع مطروح، لمدة عامين ولم ينطلق بعد! المواطن لا يدخل معنا في جدل وبالنسبة له الدولة هي الدولة، الوالي يمثل الدولة والوزير هو الدولة و (AADL) هي الدولة، نحن عبيد اختيار الوعاء العقاري، أنت ترى نحن هنا في العاصمة لدينا أماكن سهلة وأخرى صعبة ولكننا لم نشتك أبدا، ولكي تنطلق هذه المشاريع نحن في معركة مع العقار، لا يمكنك أن تتصورها، ضف إلى ذلك معركة التمويل ومعركة كذا وكذا. أنا أعدك بأنني سوف أرى مع السيد الوالي إذا كان من الممكن تغيير المكان، أما بخصوص الوتيرة التي تسير بها السكنات؛ فأنا متفق معك. وقّفنا المدير الثاني وأحد المدراء يمثل حاليا أمام العدالة ونغلق القوس.

نحن نتابع كل انشغالات ولاية بشار وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على التفهم والكلمة الآن للسيد غازي جابري ودائما في قطاع السكن.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير السكن والعمران.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال التالي نصه:

في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، استفادت ولاية بشار من عدة مشاريع لعل أهمها مستشفى الأمراض العقلية ومشروع المسجد الكبير ومستشفى 120 سريرا بالعبادلة.

لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة هو توقف الأشغال بهذه المشاريع الثلاثة بصفة مؤقتة.

سيدي الوزير،

إن ارتباط المواطنين بهذه المشاريع جعلهم يصدمون لهذا التوقف؛ وبالتالي توجهوا بأسئلتهم للجهات المعنية.

هل بإمكانكم فتح تحقيق معمق لمعرفة أسباب تأخر هذه المشاريع، نظرا لأهميتها وموقعها الاستراتيجي واتخاذ الإجراءات العاجلة لإعادة الحياة لهذه المشاريع؟

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة مرة أخرى للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

والله مرة أخرى أجد أن المشكل لا يخصنا وبعيدا عن فكرة التهرب، فإن مديرية المرافق العامة أي (DEP) هي أداة مسخرة للسلطة المحلية لكي تتابع معها المرافق العمومية: مساجد، مدارس، ثانويات....إلخ، فهذا لا يعني، أويمكنني أن أقول إنه ليس لنا يد في هذه الأمور ولكن الصفقة محلية، فالمشروع مسجل بإسم السيد الوالي والصفقة ممضاة من طرف السيد الوالي، نحن نحاسب لأن المديرية هي التي تقوم بالمتابعة، لا عليه، نحن نتحاسب في إطار التضامن

الحكومي وفي إطار تضامن التضامن. أعطيك مثالا، المسجد، تم إمضاء الصفقة بتاريخ 05 جانفي 2014 من طرف (DEP) المرخص من طرف السيد الوالي وليس السيد الوزير، بالنسبة لمستشفى الأمراض العقلية نفس الشيء وقد تم تقديم إنذارين للمؤسسة المنجزة لهذا المستشفى ومستشفى العبادلة نفس الشيء.

أنا أعدك أنه ابتداء من بداية الأسبوع المقبل تكون هناك لجنة وزارية وتستطلع الأمر بخصوص هذه القضية، من أجل توضيح هذه الأوضاع، لماذا أعطيت مهمة الإنجاز لمؤسسة عاجزة عن الإنجاز؟ وإن كان لهذه الأخيرة مشاكلها الخاصة التي جعلتها لا تنجز هذا المشروع بالسرعة الكافية، وعما إذا كانت القروض المعتمدة لهذه المشاريع كافية أم غير كافية وهكذا لا نظلم أحدا، وسيصلك الجواب كتابيا هنا بمجلس الأمة، مرفوقا بتقرير لجنة التحري التي سوف نبعثها وبتشكيلة السادة المدراء العامين للوزارة مع المتفشية العامة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير السكن والعمران والمدينة؛ أعود إلى السيد غازي جابري لأسأله هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد غازي جابري: شكرا سيدي الرئيس والشكر موصول لمعالي وزير السكن والعمران.

معالي الوزير، منذ مجيئكم على رأس قطاع السكن والعمران عرف قفزة نوعية مست كل أنحاء الوطن، وهذا تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي وضع في شخصكم الثقة لمواصلة أو النهوض بهذا القطاع.

معالي الوزير، منذ سنة 2013 انطلقت هذه المشاريع، مشروع إنجاز مستشفى الأمراض العقلية ببلدية بشار، ومستشفى 120 سريرا ببلدية العبادلة، من طرف مؤسسة «باتينكوم» والتي حطت رحالها واستفادت بمبلغ 50٪ من قيمة المشروع، استفادت بـ 50٪ من قيمة المشروع، كدفعة مسبقة، هذا للتوضيح، معالي الوزير، إلا أن المشروع يرواح مكانه منذ ذلك الحين، إذ بلغت نسبة الإنجاز في مستشفى 120 سريرا 25٪ هذا منذ سنة 2013. أما بالنسبة لمستشفى الأمراض العقلية فحوالي 60٪ وعمدت هذه الشركة لإنجاز هذه النسبة عن طريق المناولة، في إنجاز جزء من هذه النسبة بواسطة المقاولين المحليين الذين يشتكون من عدم تسديد فواتيرهم إلى حد الساعة.

سيدي الوزير، إن الأشغال متوقفة دون مراعاة مدة الإنجاز التي تجاوزتها الشركة بأكثرمن 14 شهرا، وهذا رغم التدخلات اليومية والتسهيلات والتدابير التي اتخذتها الجهات المعنية الخاصة بالقطاع على مستوى الولاية.

سيدي الوزير، نحن نتساءل من يقف وراء هذه الشركة حتى تتصرف كما يحلو لها وتضرب عرض الحائط كل قوانين الجمهورية وتسير بمنطق السمسرة العلني؟ إن لم نقل النصب والاحتيال؟ ولنا عدة أدلة، علما أن هذه المشاريع تدخل في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية الرامي إلى التخفيف من معاناة مرضى المنطقة وبخاصة أصحاب الأمراض المزمنة.

معالي الوزير، هؤلاء كلهم ينتظرون منكم بشرى لإعادة الحياة لهذه المشاريع، شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد غازي جابري؛ لقد سبق وأن قلت لك إن لجنة التحقيق ستذهب إلى عين المكان، وابتداء من الأسبوع المقبل سوف يتواجدون هناك من أجل التحري في القضية وكل ما يتوصلون إليه سوف تبلغ به ونبلغه للسيد الوالي وكذا للسيد وزير الصحة. نحن نتحمل جزءا من المسؤولية في إطار المتابعة من طرف (DEP)، وأما الباقي فهو محلي. وما دام لدينا حق متابعة هذه المشاريع، وبالمناسبة الزميلة وزيرة التربية لديها 1800 مشروع نشرف عليها يوميا، كل الوزراء، والسيد وزير العدل بالنسبة للمحاكم والسيد وزير الصحة والسيد وزير الشباب والرياضة... نحن نتابع، لماذا؟ لكي نرى إن كان القانون مطبقا وأن الصفقة تامة والمقاولة قادرة على الإنجاز، وإن كان المشروع مسجلا أو مجمدا من أطراف أخرى، لا أدري إن كانت الصورة واضحة لديك أم لا!؟ وليطمئن قلبك وقلبي سوف أرسل هذه اللجنة وسأعلمكم إن كانت مؤسسة «باتينكوم» هي مؤسسة بزنسة وغش؟ ومن

اختارها؟ ولماذا اختيرت؟ وكيف تعمل؟

حقيقة، بشار أنشأت فيها مؤسسة جهوية مقرها بشار من الجنوب الغربي ومؤسسة جهوية مقرها ورقلة بالنسبة للجنوب الشرقي، تلك المؤسسة (SGP)، (NJEP) فقد قسمت إلى خمسة شرق، غرب، وسط، جنوب شرق وجنوب غرب. كنت أود ألا أتكلم في مكان محترم مثل هذا، بكل مافيه من أسمى عبارات الاحترام، ونكشف أمورا، فعوض أن يشتغل الناس يؤجرون الآلات!! ولهذا هناك أشخاص في العدالة وآخرون تحت الرقابة القضائية وناس وناس وناس...

نحن معك، أنتم من واكدة، أصلكم من واكدة إذن، من واكدة حتى كسيكسو، كلنا نعمل من أجل بشار دون إشكال، لكن حسب قدراتنا وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ المهم أن الانشغال قد بلغ والتعهد قد حصل فشكرا للسيد الوزير وشكرا للزميل.

ننتقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم، بشار اليوم في مركز قوة.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء،
زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية وهذا نصه:

السيدة الوزيرة المحترمة، يتساءل الكثيرون وخاصة رجال التربية والتعليم عن أسباب بقاء دار المعلم، الكائن مقرها بوسط مدينة بشار مغلقة طيلة عقدين من الزمن، بعد انتهاء الأعمال بها وحتى تجهيزها.

إن بقاء هذا الإنجاز على هذه الحالة وحرمان جيل كامل من خدماتها، ليطرح أكثر من علامة استفهام، خاصة حين تتحجج الجهات المقربة بعدم تسوية الأرضية المنجز عليها هذا الصرح، فإلى متى ستبقى دار المعلم بولاية بشار على هذه الحالة؟

السيدة الوزيرة، إن الإفراج عن خدمات دار المعلم بولاية بشار يحتاج إلى قرار شجاع وإلى متابعة جادة خدمة للصالح العام.

تقبلوا، معالي الوزيرة، فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة التربية الوطنية، فلتتفضل.

السيدة وزيرة التربية الوطنية:

السيد الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
زملائي من الطاقم الحكومي،
نساء ورجال الإعلام،
صباح الخير، آزول فلاون.

قبل كل شيء، أشكر السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة المحترم على سؤاله المتضمن استفسارا حول تفعيل دار المعلم ببشار. إن هذا السؤال فعلا وجيه ولكن يجب أن نوضح أمرا مهما وهو أن دار المعلم هي مرفق تابع للتعاضدية الوطنية لعمال التربية والثقافة (AMUNATEC) وهي جمعية ذات طابع اجتماعي تعمل تحت وصاية وزارة العمل. إن التعاضدية الوطنية لعمال التربية والثقافة، تخضع لأحكام القانون رقم 15 ـ 02، المؤرخ في 04 جانفي 2015، المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية وهي هيكل يسير على أساس التضامن بين المنخرطين وهم موظفون ينتمون إلى خمس وزارات: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين والتعليم المهنيين، الشباب والرياضة، الثقافة ووزارة التربية الوطنية. لقد انطلقت أشغال دار المعلم بمدينة بشار سنة 1992، ولكن توقفت الأشغال بها عدة مرات خلال التسعينيات لأسباب مختلفة؛ دار المعلم اليوم جاهزة ولكن لم يتم استعمالها لوجود نزاع مرتبط بالعقار الذي بنيت عليه، باعتباره تابعا لأملاك الدولة، ولكن ما يمكن أن أقوله لكم، هو أننا اتصلنا شخصيا بوزارة المالية وقد أكدت لنا أن الملف متكفل به وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد التعقيب على مضمون

الجواب الذي أتت به السيدة الوزيرة وهي مشكورة؟

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيدة الوزيرة على هذه الإجابة والتي استرحت للقسم الأخير منها، وهو أن وزارة المالية متكفلة بهذه القضية. أنا في الحقيقة سبق لي وأن طرحت هذا السؤال كتابيا على وزير سابق وقد فوجئت بالإجابة التي هي أمامي، فكيف لإنجاز انتهى منذ 2006 أو 2004 وهو مجهز الآن بكامل المرافق يبقى مغلقا إلى يومنا هذا ويحرم منه المعلمون ورجال التربية طيلة عقدين من الزمن تقريبا، فكانت الإجابة أن قطعة الأرض هذه الكائنة ببلدية بشار والتي أنجز عليها مبنى دار المعلم، لم يتم تسديد قيمتها لصالح أملاك الدولة، فالإنسان يستغرب، بناية أنجزت ولم تسدد قيمة الأرض بعد! وهذا ليس بمبرر، بل هو عذر أقبح من ذنب، فأنا، باختصار، في الحقيقة، ودون إطالة، حتى إذا كان هذا الإنجاز تشترك فيه عدة وزارات، فأنا أتمنى أن يكون هناك قرار شجاع وتفتح هذه الدار ليستفيد منها رجال التربية وشكرا.

السيد الرئيس: السيدة الوزيرة هل لديك ماتضيفينه؟ تفضلي، الكلمة لك.

السيدة وزيرة التربية الوطنية: على كل حال أنا أشكره كثيرا، هذا النوع من الإنجازات لابد أن يباشر العمل فيه، وأنا طلبت من وزير العمل إعطائي البرقيات المبعوثة من طرف رئيس مجلس الإدارة سنة 2014 ـ 2015، من أجل تسوية وضعية هذه القضية، وبمضمون هذه البرقية التقديرات المالية من خلال سؤالك طرحت المسألة على وزير المالية وأظن أنه وبفضل سؤالك ستأخذ الوزارة المعنية بعين الاعتبار هذا الأمر وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقى دائما في قطاع التربية الوطنية والكلمة للسيد عبد القادر معزوز.

السيد عبد القادر معزوز: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السادة الوزراء،

إخواني أعضاء مجلس الأمة المحترم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أتوجه بسؤالي إلى السيدة معالي وزيرة التربية الوطنية:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، سيدتي الوزيرة، أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد عرفت الساحة التربوية هذه السنة 2016، حادثة تسريب مواضيع امتحانات شهادة البكالوريا في بعض الشعب، رغم كل التدابير والاحتياطات المتخذة قبل إجراء هذا الامتحان الوطني، ما اضطر الحكومة لاتخاذ قرار إعادته في بعض الشعب لإنقاذ الموقف، وبالنظر لخطورة الحادثة وتأثيرها السلبي على مصداقية الامتحان، خصوصا وعلى المنظومة التربوية والممتحنين عموما، مما يجعل التفكير في إدخال إصلاحات على امتحان شهادة البكالوريا وكذا طريقة إجرائه، أكثر من ضرورة ملحة.

سيدتي الوزيرة،

ما هي الإجراءات المتخذة في موضوع إصلاح امتحانات شهادة البكالوريا؟ وما هي التدابير التقنية التي تعتزم الوزارة اتخاذها لعدم تكرار ظاهرة التسريب التي وقعت هذه السنة؟ وهذا إنقاذا لسمعة ومصداقية هذا الامتحان.

تفضلي، سيدتي الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة للسيدة وزيرة التربية الوطنية.

السيدة وزيرة التربية الوطنية:

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زملائي الوزراء،

نساء ورجال الإعلام،

تحية مجددة وبعد؛

شكرا للسيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة المحترم، على هذا السؤال الذي يسمح لنا بتقديم توضيحات بخصوص امتحان البكالوريا، مع الإشارة إلى أن سؤالكم يضم شقين:

1ـ الشق الأول، يتعلق بإعادة تنظيم البكالوريا،

2ـ فيما يتعلق الشق الثاني بتدابير تقنية تنوي الوزارة اتخاذها لمحاربة الغش ومحاولة تسريب مواضيع الامتحان.

1ـ إعادة تنظيم امتحان البكالوريا؛ كما تعلمون، يهدف نظام الامتحانات الوطنية إلى تقييم الأداء المدرسي للتلاميذ ومردود المنظومة التربوية بشكل موضوعي، قصد التحكم في الكفاءات اللازمة للانتقال إلى المستوى الأعلى، ولكن خلال السنوات الأخيرة بدأنا نسجل بعض الآثار غير المرغوب فيها لنظام الامتحانات الوطنية الذي أصبح لا يواكب التطورات، خاصة بالنسبة للبكالوريا الذي مر أكثر من نصف قرن على تاريخ إنشائه.

من هذا المنطلق، رأت وزارة التربية الوطنية أنه أصبح من الضروري وضع استراتيجية، تهدف إلى الارتقاء بجهاز التقييم الوطني، خاصة البكالوريا، لجعله في خدمة التعليمات وتحسين الأداء البيداغوجي، وذلك على ضوء التوصيات التي خرجت بها الندوتان الوطنيتان لتقييم تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية: الندوة الوطنية للتقييم المرحلي، للتعليم الإلزامي، المنظمة في جويلية 2014؛ والندوة الوطنية لتقييم تنفيذ إصلاح المدرسة المنعقدة في جويلية 2015 والتي خصصت إحدى ورشاتها لمسألة إعادة تنظيم الامتحانات، منها امتحان البكالوريا وهكذا وعلى مدار سنة كاملة عقدنا سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين لدراسة هذا الملف، كان آخرها في 12 جويلية 2016، بعد ذلك نظمنا في 14 جويلية 2016، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورشة عمل لإعطاء الكلمة للخبراء والباحثين حتى يقدموا لنا آراءهم واقتراحاتهم بخصوص المقترح الذي حظي بموافقة أغلبية الشركاء الاجتماعيين.

بالنظر لأهمية الموضوع، كان من المهم بالنسبة لنا الاستماع لكل وجهات النظر ودراسة كل الخيارات.

إن الأسباب الأساسية التي دفعتنا لفتح نقاش حول إعادة تنظيم امتحان البكالوريا هي:

1) عدم التحكم الكافي في المعارف المهيكلة للمادة.

2) تقلص الزمن الدراسي، بسبب الخروج المبكر لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي من المؤسسات التعليمية ابتداء من شهر مارس، وذلك لعدم احتساب العمل المستمر في معدل القبول لامتحان شهادة البكالوريا.

3) إعداد مواضيع الامتحان دون مراعاة المعايير الدولية في مجال تقييم الاختبار التحصيلي، من خلال التركيز على قدرات الذاكرة والاسترجاع أكثر من قدرات التحليل والفهم.

4) إلغاء لجنة المداولة البيداغوجية منذ 2007 والتي كان يترأسها أستاذ جامعي أو مفتش التربية الوطنية.

5) ثقل وتكلفة نظام الامتحان الحالي.

لقد تم مراعاة النمط المقترح لإعادة تنظيم البكالوريا والذي سيتم تطبيقه بشكل تدريجي، عدد من المبادئ منها أساسا:

1ـ الأخذ بعين الاعتبار جميع المواد،

2ـ عدم تغيير معامل المواد،

3ـ تقليص عدد أيام الامتحان،

4ـ مراعاة التقييم المستمر في احتساب معدل النجاح في امتحان البكالوريا،

5ـ تطبيق تدريجي للنمط الجديد لتنظيم البكالوريا بالذهاب إلى غاية 2021، لذلك سنشرع ابتداء من هذه السنة، أي دورة 2017، في تطبيق إجراء، حظي بالإجماع، وهو تقليص عدد أيام الامتحان، أما باقي الاقتراحات فسيتم دراستها بمجلس الوزراء.

هذا فيما يخص الشق الأول من سؤالكم.

2ـ أما فيما يخص الشق الثاني منه، والمتعلق بالتدابير التقنية التي تنوي الوزارة اتخاذها لمحاربة الغش، إسمحوا لي أن أقول لكم بداية لن يبقى المتورطون في هذه الأفعال دون عقاب. إن مكافحة الغش والتلاعب بمصداقية امتحان البكالوريا تتم بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية، منها خاصة وزارة الداخلية والجماعات المحلية وهي تتخذ ثلاثة مظاهر:

ـ الوقاية،

ـ التحسيس،

ـ العقوبة.

ويبقى من الضروري اتخاذ التدابير التقنية لمواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومواجهة هذه

الظواهر وهو ما نقوم به من خلال سلسلة من الإجراءات منها:

1ـ تأمين موقع الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات ومواضيع امتحان البكالوريا.

2ـ وضع تحت تصرف مراكز الإجراء مواضيع احتياطية تحسبا لأي طارئ.

3ـ تجهيز مراكز الإجراء بأجهزة تشويش.

ومن المعلوم أن الإجراءات الوقائية المعتادة تبقى سارية المفعول، بدءا بالحملات التحسيسية لفائدة المترشحين و أوليائهم بخصوص استعمال التكنولوجيات الحديثة في عملية الغش، هذه الحملات ستكون على نطاق أوسع هذه السنة.

وفي الختام، أقول إن وزارة التربية الوطنية، باعتبارها ضامنة لاحترام الأخلاقيات التربوية، لن تتوقف عن العمل والسعي إلى تكريس مبدأ تكافؤ الفرص والمحافظة على مصداقية البكالوريا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر معزوز هل يريدأخذ الكلمة؟

الكلمة لك.

السيد عبد القادر معزوز: معالي وزيرة التربية الوطنية المحترمة، أشكرك ـ على كل حال ـ على هذه التوضيحات التي كنا ننتظرها نحن كأولياء أولا لأبنائنا.

أقول إن أهمية التعليم لم تعد محل جدل في أية منطقة من العالم، فالتجارب المعاصرة أثبتت أن آلية التقدم الحقيقية والوحيدة في العالم هي التعليم ومن ثمة تغير جوهر الصراع في العالم، إلا أنه أخذ أشكالا سياسية واقتصادية وعسكرية، لكنه، في الواقع، صراع تعليمي وكل الدول التي تقدمت وأخذت طفرات هائلة في التطور والنمو الاقتصادي والقوة العسكرية والسياسية نجحت في إحداث التقدم من خلال التعليم.

معالي الوزيرة، ألا ترون أن الاستعانة بأنظمة طباعة الامتحانات، من خلال شبكة الأنترنت المؤمنة على مستوى الإدارات التعليمية، إلى جانب استخدام أجهزة، إعاقة إلكترونية لموقع التواصل الاجتماعي مع المختصين في الطباعة الحديثة لدراسة إمكانية استخدام الورق غير القابل للتصوير، لأسئلة الامتحانات؟

2ـ هناك بعض الأطر والاقتراحات الواجب اتخاذها من أجل إصلاح هذا النظام.

3ـ ضرورة النظر في المرحلة الثانوية، باعتبارها منظومة تعليمية متكاملة، تمكن خريجيها من الالتحاق بسوق العمل أو مواصلة التعليم الجامعي أو كليهما معا، في إطار التعلم مدى الحياة، ما يؤهلها للمواطنة المتميزة القادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل وضرورة تحديد مواصفات جديدة متميزة لخريجي التعليم الثانوي تتناسب مع متطلبات العصر، وتمكن تلاميذنا من التفكير الناقد والإبداعي وامتلاك القدرات العلمية والعملية لمناظرة زملائهم في الدول المتقدمة وتحقيق التكافؤ في المستويات المطروحة والمهارة والوجدانية في مسارات التعليم الثانوي المختلفة، من خلال إقامة جذع مشترك في المستويات الثلاثة للطور الثانوي، كما يضمن سهولة الانتقال من مسار إلى آخر.

سيدتي الوزيرة، في الأخير، لا يفوتنا أن نشكركم، على كل حال، على المجهودات التي تقدمونها، لأنه قطاع يملك فلذات أكبادنا وهم أبناؤنا، بودنا، نحن كأبناء هذا الوطن، أن يكون أبناؤنا من خيرة الأبناء على المستوى العالمي، حتى نعطي هذا الامتحان، الذي نحن بصدد الحديث عنه، أي امتحان البكالوريا، قيمته الحقيقية.

وفي الأخير، تقبلي ـ مني سيدتي الوزيرة ـ كل الشكر والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ أعود فأسأل السيدة الوزيرة هل لديها ما تضيفه؟ الكلمة لك.

السيدة وزيرة التربية الوطنية: شكرا على كل حال على هذا الاهتمام المعبر عنه من طرف كل المجتمع.

مجهودات كبيرة نحن نقوم بها الآن وهدفنا هو الارتقاء بمدرستنا إلى المدرسة النوعية التي تعتمد على التكيف لما هو حاصل الآن والمنتوجات العالمية وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات، نحن في صميم الموضوع ولكن أقول فقط إن اتخاذ الإجراءات في قطاع التربية ولتقييم النتائج يتطلب منا وقتا كبيرا.

وأنا متأكدة وبالتنسيق مع الاحترافيين داخل القطاع

وخارج القطاع، سنسير في الاتجاه الذي قدمته الآن وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ ننتقل الآن إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة والسؤال الشفوي المقدم من قبل السيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا هذا نصه:

تولي الدولة اهتماما بالغا لحماية مختلف فئات المجتمع بوجه عام، وفئة المسنين بوجه خاص، ويندرج القانون رقم 10 ـ 12، المتعلق بحماية الأشخاص المسنين ضمن مسعى الدولة النبيل لحماية هذه الفئة من المجتمع، ولقد خصصت الدولة برامج متعددة لتجسيد إرادتها في سبيل ذلك، حيث تنص المادة 38 من نص القانون المذكور أعلاه على ما يأتي: «يرفع تقرير سنوي إلى كل من رئيس الجمهورية والبرلمان، عن وضعية الأشخاص المسنين ومدى تنفيذ البرامج المخصصة لحمايتهم».

معالي الوزيرة،

ما هي الأسباب والمبررات التي حالت دون رفع هذا التقرير، وبشكل دوري، للجهات المعنية وأقصد هنا مجلسنا الموقر وفق ما ورد في نص القانون؟

ومتى يمكن للبرلمان أن يطلع على هذا التقرير، حتى يتمكن من أداء دوره في تقييم الأدوات القانونية المخصصة لحماية فئة الأشخاص المسنين؟ شكرا معالي الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة للسيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

زميلاتي الوزيرات،

أسرة الإعلام،

صباح الخير، آزول فلاون.

بودي بداية، أن أتوجه إلى السيد علي جرباع المحترم، بالشكر العميق على اهتمامه بفئة الأشخاص المسنين وبإتاحة الفرصة لي، من خلال سؤاله، للتحدث عن مدى تجسيد فحوى قانون حماية الأشخاص المسنين الذي يندرج ضمن سياسة اجتماعية شاملة متميزة، تأخذ بعين الاعتبار مكانة الأشخاص المسنين احتراما وتقديرا لهم.

يشير قانون حماية الأشخاص المسنين الصادر في ديسمبر 2010 إلى عدة برامج لتجسيد إرادة الدولة في حماية آبائنا وأجدادنا والحفاظ على كرامتهم، من خلال التأكيد على الاعتناء بهم في وسطهم العائلي وترقية رفاهيتهم، بفضل تقديم مساعدة خاصة توضح بلباقة مرافقتهم الملائمة وكيفية وصولهم إلى الهياكل العلاجية المتخصصة. كما أكد ذات القانون على دور وواجبات الأسرة، إذ تشجع أحكامه على إبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي، بتبني جملة من الإجراءات الجديدة التي من شأنها المساهمة في مرافقته ومساعدته، مشترطة تخصيص التكفل الإقامي للذين ليست لديهم روابط أسرية وعديمي الدخل من باب المناصفة من جهة، ومن جهة أخرى لعدم تشجيع إهمال الأصول.

وقصد إطلاق هذه البرامج ومختلف التراتيب المرتبطة بها انكبت مصالحي على تحضير النصوص التطبيقية المشار إليها في القانون، إذ لم يصدر سوى نصان خلال السنوات الماضية ويتعلق الأمر بـ.

1ـ المرسوم التنفيذي رقم 12 ـ 113، المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1433 الموافق7 مارس سنة 2012، والذي يحدد شروط وضع المؤسسات المتخصصة وهياكل استقبال الأشخاص المسنين وكذا مهامها وتنظيمها وسيرها.

2ـ المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 139، المؤرخ في 29

جمادى الأولى عام 1434 الموافق 10 أفريل سنة 2013، الذي يحدد شروط وكيفيات منح بطاقة الشخص المسن؛ وخلال هذه السنة، أي سنة 2016، صادق مجلس الحكومة على أربعة مراسيم تطبيقية، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 62، المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 11 فبراير سنة 2016، و المحدد لكيفيات تنظيم الوساطة العائلية والاجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي؛ والمرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 186، المؤرخ في 17 رمضان عام 1437 الموافق 22 يونيو سنة 2016، المحدد لكيفيات منح إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم وكذا الأشخاص المسنين الذين هم في وضع صعب أو دون روابط أسرية، تطبيقا لأحكام المادتين 7 و 24 لحماية الشخص المسن من التخلي، من خلال تقديم الإعانة و المساعدة والمتمثلة في إعانة عينية، موجهة للفروع الذين لا يتوفرون على إمكانيات مادية ومالية كافية للتكفل بأصولهم وتجهيزات وكذلك إعانة اجتماعية، موجهة للأشخاص المسنين من خدمات طبية، اجتماعية وصحية ودعم نفسي.

3ـ المرسوم التنفيذي رقم 16ـ 187، المؤرخ في 17 رمضان عام 1437 الموافق22 يونيو سنة 2016، والمحدد لكيفية مساهمة الأشخاص المتكفلين بالأشخاص المسنين وكذا الأشخاص المسنين ذوي الدخل الكافي في مصاريف التكفل المقدمة داخل المؤسسات وهياكل استقبال الأشخاص المسنين، تطبيقا لأحكام المادة 30 والتي تلزم الأشخاص المتكفلين بالأشخاص المسنين وكذا الأشخاص المسنين المتواجدين في هياكل الاستقبال ذوي الدخل الكافي بالمساهمة في مصاريف التكفل بهم، ويتعلق الأمر بالأشخاص المتكفلين بالأشخاص المسنين الذين يساوي أو يتعدى دخلهم الشهري مرتين مبلغ الأجر الوطني الأدني المضمون، والأشخاص المسنين ذوي الدخل الكافي الذي يساوي أو يتعدى دخلهم مبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون والمطالبين بالمساهمة في تغطية مصاريف التكفل داخل هذه المؤسسات وهياكل الاستقبال.

ويتواجد مرسوم آخر في طور الصدور في الجريدة الرسمية، عقب المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة، يوضح تدابير الإعانة والتكفل الخاص بالأشخاص المسنين بالمنزل، تطبيقا لأحكام المادتين 21 و 23، بغية إبقاء الأشخاص المسنين في المنزل وحمايتهم من التخلي والتهميش، بالسماح لهم ببلوغ الكبر بكرامة، مع المحافظة على استقلاليتهم وصحتهم الجسدية والمعنوية وفي وسطهم العائلي. وتضمن المساعدة في المنزل تدخل شخص يمكن أن يساعد الأشخاص المسنين في القيام بأعمال الحياة اليومية، من تناول الدواء والأشغال المنزلية والقراءة والخرجات الترفيهية.

أما المرسوم الرابع، فهو في طور البرمجة للدراسة على مستوى مجلس الحكومة ويعتني بتحديد الشروط وكيفية الاستفادة من دعم الدولة لفائدة عائلات الاستقبال وأشخاص القانون الخاص مقابل التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين أو دون روابط أسرية، تطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون 2010 التي تنص على دعم الدولة لعائلات الاستقبال وأشخاص القانون الخاص الراغبين في التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين أو دون روابط أسرية من حيث المتابعة الطبية وشبه الطبية والنفسية والاجتماعية.

ويتضح مما سبق عرضه، أن معظم النصوص التطبيقية لقانون حماية الأشخاص المسنين متواجدة في طور الصدور بالجريدة الرسمية، إذ سيشرع في تجسيدها فور صدورها وسيتم كذلك تقييم انعكاساتها من طرف الإدارة المركزية، استنادا إلى التقارير الميدانية، المزمع اعتمادها لتحضير التقرير السنوي الذي سنرفعه لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وسنعرضه على البرلمان، تنفيذا للمادة 38 من ذات القانون؛ ولم يكن من الممكن تقديم تقرير سنوي ـ سيدي ـ حول تجسيد أحكام هذا القانون قبل هذه السنة، بالنظر لغياب الإطار القانوني لهذه البرامج ميدانيا والتراتيب المنصوص عليها في المراسيم التنفيذية، ولابد أن أشير لكم بأن الحصيلة السنوية لقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة قد تضمنت دوما شقا خاصا بالتكفل بالأشخاص المسنين، والذي يرفع لدولة الوزير الأول لاعتمادها في تقارير عمل الحكومة التي ترسل لرئاسة الجمهورية، كما أتيحت لنا فرصة عرض ذات الحصيلة على البرلمان في العديد من المناسبات خلال السنوات الماضية، إذ كان آخرها اجتماع مبرمج على مستوى المجلس الشعبي الوطني في شهر أفريل المنصرم.

ومن باب تبادل المعلومات ونشرها في الأوساط التي هي بحاجة إليها، أخبركم بأن الوزارة أنجزت دراسة استطلاعية

حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المسنة، للوقوف على احتياجاتها وتصور سبل التكفل بانشغالاتها، معدة مخططا وطنيا لهذا الغرض، شرع في تطويره مع أعضاء اللجنة الوطنية لحماية الأشخاص المسنين ورفاهيتهم المحدثة سنة 1999.

ويتعزز - باستمرار - الطرح بشأن الأشخاص المسنين، لاسيما من حيث توجيههم ومرافقة من يعتني بهم على وسائل الإعلام والاتصال من مطويات وومضات إشهارية، توعوية ودلائل ودعائم تحسيسية.

الجزائر، دائما نقول إن كبرها ونبلها كدولة هي دولة اجتماعية بامتياز، ولديها مبادئ ورثناها من إعلان أول نوفمبر، الذي يؤكد أن هاته الدولة شموخها في أنها تعتني بالفئات الهشة فما بالكم - سيدي - بالمسنين، الذين هم حافظون للموروث الثقافي، التاريخي والديني وكل موروث؟ فالجزائر كبيرة ونبيلة بهذه السياسة الاجتماعية، ورئيس الجمهورية يؤكد في كل مرة، رغم ما تمر به الدولة من أزمة مالية خانقة، إلا أن الشق الاجتماعي والاعتناء والارتقاء ومرافقة الأشخاص المسنين، فهو خط أحمر، لا نستطيع أن نبتعد عنهم ولا نستطيع ألا نتكفل بهم، فهذه هي مبادئ الدولة الجزائرية، نتمنى - سيدي - أن نوفق في ذلك وإياكم، لما فيه الخير لمسنينا وأشكركم كثيرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد علي جرباع هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر معالي السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على عناصر الإجابة وأثني على الجهد الذي تبذله الوزارة لحماية هذه الفئة؛ وإن كانت الغاية من طرح السؤال هي تنمية وترقية العلاقة التكاملية بين مؤسسات الدولة وكذا تمكين البرلمان من الاضطلاع بدوره الرقابي على أكمل وجه.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للزميل علي جرباع؛ الكلمة لك مجددا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: شكرا للسيد الرئيس.

أشكر مرة ثانية السيد العضو، وأؤكد له أننا كحكومة، نؤمن كثيرا بمؤسسات الدولة، وأكثر من ذلك، بالهيئة التشريعية بغرفتيها ونؤمن بالتضامن الوطني الذي نسعى لتحقيقه من خلال وزارة حساسة جدا، وزارة تستثمر في الإنسان، وزارة تتعامل مع فئات هشة، ليس لديهم إلا الله سبحانه وتعالى ودولتهم، ولهذا فكل سؤال وكل ملاحظة وكل تعقيب، من أي عضو ومن أي ممثل للأمة، فأهلا وسهلا به، لأنه بالنسبة لوزارة التضامن الوطني والحكومة ككل، فهم مرافقون ومساعدون ومراقبون لنا ومحفزون لنا، إن شاء الله، للعمل أكثر. فأنا أشكركم وأرحب في كل مرة بكل الأسئلة المطروحة من طرف السادة الأعضاء، ممثلي الأمة، لأنكم سلطة تشريعية مهمة في قيام دولة القانون، دولة مستقلة، وفي دولة آمنة ومستقرة، إذن أهلا وسهلا بكل هذه الأسئلة، وأنا أجدد لكم شكري، سيدي العضو، فلا تبخلوا علينا بمساءلة وزارة التضامن الوطني على كل كبيرة وصغيرة، فنحن كلنا آذان صاغية إلى انشغالاتكم وإلى انشغالات مواطنينا من خلالكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أشكر في نهاية الجلسة كل الزملاء الذين تقدموا بأسئلتهم الشفوية لمسؤولي القطاعات التي كانت موضوع جلسة اليوم وأشكر السيدات الوزيرات والسيد الوزير على ردودهم الضافية على مختلف هذه الأسئلة والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

ملحق

أسئلة كتابية

1ـ السيد مصطفى جغدالي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

بعد التحية والتقدير؛

بناء على المادة 100 من الدستور، والتي تنص على واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيا لثقة الشعب.

يعتبر قطاع الشباب والرياضة من بين القطاعات الحيوية التي أولت لها الدولة أهمية كبيرة من خلال المرافق والهياكل الشبانية، منها ما استلم ومنها ما هو ينجز حاليا، إلا أننا نسجل نقصا كبيرا في تلك المنشآت بولاية المسيلة وغياب نظرة مستقبلية للقطاع، ونحن ننتظر منكم برمجة زيارة في أقرب وقت ممكن للولاية لكي تقف بنفسك على وضعية القطاع وتمنحه برنامجا إضافيا لتدارك تلك النقائص والتي نلخصها لك فيما يلي:

ـ ما هي الأسباب التي تقف وراء عدم تعيين مدير جديد للقطاع بولاية المسيلة، خاصة وأن هذا الفراغ كان له الأثر السلبي على القطاع؟

ـ تسجيل مشروع لإنجاز مقر جديد لديوان مؤسسات الشباب، خاصة وأن المقر الحالي قديم وغير لائق إطلاقا.

ـ بالرغم من أن المركب الرياضي الوحيد الذي تتوفر عليه الولاية وتم إنجازه سنوات الثمانينيات، إلا أنه لا يزال يشهد نقائص عديدة، كملعب كرة القدم الذي لم يستقبل طوال أزيد من عشرين سنة سوى عدد قليل من المباريات الرسمية، كما أنه لا يتوفر على مدرجات ذات طاقة استيعاب كبيرة، وهو ما أدى بالوزير الأول إلى منح برنامج إضافي خلال زيارة العمل التي قام بها سنة 2013 بهدف تكملة إنجاز المدرجات ووضع الإنارة بالملعب المذكور إلا أن المشروعين تم تجميدهما.

ـ إمكانية رفع التجميد عن إنجاز مسبح أولمبي بمدينة المسيلة، خاصة وأن المسيلة التي تحتل الرتبة السابقة وطنيا من حيث الكثافة السكانية وتتوفر على نوادي سباحة تفتقر إلى مثل هذا المسبح، في وقت نجد المسبح النصف الأولمبي الحالي يشهد ضغطا كبيرا، هل هناك برمجة بتسجيل مسابح عبر المدن الفقرية والمحرومة؟

ـ إمكانية رفع التجميد عن إنجاز ثانوية رياضية سبق وأن تدعمت بها عاصمة الولاية، بعد أن استبشر بها شبابها.

ـ إنجاز مؤسسة شبانية جديدة بالجهة الغربية لمدينة المسيلة والتي لا تتوفر في الوقت الحالي سوى على مؤسستين غير قادرتين على تلبية كل الطلبات وتشهد ضغطا، خاصة وأن المدينة يقطن بها ما يقارب 300 ألف نسمة.

ـ تسجيل مشاريع لإنجاز قاعات متعددة الرياضات جديدة بكل من المسيلة وأولاد دراج.

ـ نقص في ساحات اللعب والترفيه عبر عدد من بلديات الولاية.

ـ التكفل بإنجاز مدرجات ووضع الإنارة بالملعب البلدي، الشهيد أحمد خلفة بالمسيلة، على غرار ما قامت به مديرية الشباب والرياضة بالملعب البلدي ببوسعادة.

معالي الوزير،

ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل معالجة النقائص المسجلة أعلاه؟

وفي انتظار ردكم الإيجابي ـ سيدي ـ تقبلوا فائق الشكر والاحترام.

الجزائر، في 3 جانفي 2017

مصطفى جغدالي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المذكور في المرجع أعلاه، المتعلق بنقص المنشآت الرياضية والشبانية على مستوى ولاية المسيلة، يشرفني أن أقدم لكم المعلومات التالية:

1ـ الملعب المتعدد الرياضات لديوان المركب المتعدد

الرياضات بالمسيلة:

إستفادت هذه المنشأة الرياضية، في إطار إعادة الاعتبار لها، من عدة عمليات:

ـ إعادة التغطية بالعشب الاصطناعي لفضاء اللعب بملعب ديوان مركب متعدد الرياضات وكذا إنجاز مدرجات برخصة برنامج بمبلغ 120 مليون دينار جزائري والتي تم إنهاء الأشغال بها.

ـ إنجاز وحدة للإقامة التي تم إنهاء الأشغال بها برخصة برنامج بمبلغ 125 مليون دينار جزائري.

ـ تجهيز ملعب متعدد الرياضات (لوحة إلكترونية ومعدات الصيانة) برخصة برنامج بمبلغ 50 مليون دينار جزائري.

ـ إنهاء أشغال إنجاز ملعب متعدد الرياضات برخصة برنامج بمبلغ 350 مليون دينار جزائري.

هاتان العمليتان الأخيرتان (02) تم تجميدهما تبعا لتعليمة وزارة المالية، غير أن مجمل الإجراءات الإدارية المرتبطة باختيار المصلحة المتعاقدة معها قد تمت، والمتمثلة في: دفتر الأعباء، الإعلان عن المناقصة، فتح الأظرفة، تقييم العروض، الصفقة المعتمدة والمؤشر عليها من طرف اللجنة الولائية للصفقات.

2ـ مسبح أولمبي (50م) بالمسيلة:

بغية تنفيذ هذا المشروع الهام، استفادت ولاية المسيلة من تسجيل عمليتين (دراسة + إنجاز)، المتمثلة في:

ـ دراسة ومتابعة إنجاز مسبح (50م) بالمسيلة برخصة برنامج (AP) بمبلغ 30 مليون دينار جزائري، أين تمت مجمل الإجراءات الإدارية (دفتر أعباء، إعلان عن مناقصة، صفقة معتمدة ومؤشر عليها من طرف اللجنة الولائية للصفقات)، لكن هذه العملية جمدت تبعا لتعليمة وزارة المالية.

ـ إنجاز وتجهيز مسبح (50م) بالمسيلة برخصة برنامج بمبلغ 800 مليون دينار جزائري، مجمدة أيضا وفقا لتعليمة وزارة المالية.

3ـ إنجاز مؤسسة جديدة للشباب على مستوى الجهة الغربية لمدينة المسيلة:

في هذا الموضوع نشير أن هذه الأخيرة استفادت من مجموعة من مؤسسات للشباب منها: 4 دور شباب (إبن رشيك، ميمون الحاج، يحي جموي، دار الشباب الجديدة) ومركب رياضي جواري، مركز الترفيه العلمي وبيت شباب 50 سريرا في طور الإنجاز.

4ـ تسجيل مشاريع إنجاز قاعات متعددة الرياضات على مستوى مدينة المسيلة وأولاد دراج:

يجدر التذكير أن مدينة المسيلة استفادت سابقا من قاعتين (02) متعددتي الرياضات، ملحقة بديوان مركب متعدد الرياضات (opow) وهي القاعة القديمة «بورزاق عبد الحميد» والقاعة الجديدة «معيوف سالم»، وكذا القاعتان المتخصصتان المستلمتان حديثا.

أما بخصوص تسجيل عملية إنجاز قاعة جديدة متعددة الرياضات، فقد برمج هذا الانشغال في إطار الاقتراحات حسب الأولويات للمشاريع الحديثة المطلوبة من طرف ولاية المسيلة بعنوان البرنامج الخماسي 2015 ـ 2019 المتمثلة في:

ـ 01 قاعة متعددة الرياضات 3000 مقعد بالمسيلة.

ـ 05 قاعات متخصصة مبرمجة في: عين فارس (عين الملح) + (بن سرور) + برهوم (مقرة) + أولاد دراج+ سيدي عامر.

5ـ نقص في مجال مساحات اللعب على مستوى بعض بلديات ولاية المسيلة:

للإشارة، فإن ولاية المسيلة قد استفادت في إطار البرامج الخماسية (2000 ـ 2004 ـ 2005 ـ 2009 ـ 2010 ـ 2014)، من تسجيل ما يقارب:

ـ 63 ملعبا رياضيا جواريا ومساحات لعب.

ـ 15 مساحة لعب لكرة القدم.

ـ 01 ملعب لكرة القدم.

6ـ إنجاز ثانوية رياضية بالمسيلة:

لتنفيذ هذا المشروع الهام استفادت ولاية المسيلة بعنوان السنة المالية 2014 من تسجيل عملية استثمارية خاصة بإنجاز وتجهيز الثانوية الرياضية بالمسيلة برخصة برنامج بمبلغ 250 مليون دينار جزائري والتي تم تجميدها من طرف وزارة المالية.

إن رفع التجميد عن هذه العملية الاستثمارية يعود إلى قرار من السلطات العمومية.

7ـ التكفل بإنجاز المدرجات والإنارة بالملعب البلدي «الشهيد أحمد خالفة» بالمسيلة:

إن عملية إنارة ملعب كرة القدم موجهة بالأولوية للملاعب التي تقام بها لقاءات النوادي المنتمية للدوري

الأول والدوري الثاني.

وأيضا نذكركم أنه لا يمكن التكفل بتسجيل أي عملية استثمارية جديدة في الوقت الحالي.

وفي الختام، تفضلوا السيد عضو مجلس الأمة، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 مارس 2017

الهادي ولد علي
وزير الشباب والرياضة

2ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الموارد المائية والبيئة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

تبعا لأشغال إعادة الاعتبار لشبكة المياه الصالحة للشرب المسندة لمؤسسة المدعو (شيشي) ببعض أحياء ولاية الجلفة، وتطبيقا لبنود الصفقة وقانون الصفقات العمومية وكذا تعليمات دفتر البنود الإدارية العامة (CCAG) الصادر في 21 ـ 11 ـ 1964، وخاصة ما تعلق بها بحسن الإنجاز، وإعادة الأرضية لحالتها الطبيعية،

ونظرا لبدء الأشغال بحي بوتريفيس وما يحتويه هذا الحي من عدة أفواج ويعتبر أكبر حي من حيث التعداد السكاني بالولاية، وبعد الانتهاء من الأشغال وإجراء التجارب، لكن لحد الآن لم تنطلق المؤسسة في إعادة الأرضية إلى طبيعتها، مما انجر عنها ظهور الأتربة والأوحال لاسيما في هذا الفصل وماشهده من تقلبات جوية، وخلق هذا التأخر تذمر سكان الأحياء المذكورة، كما أن عدم معرفة السكان لبداية أو نهاية الأشغال زاد من الأمر تعقيدا، والذي وجب على المؤسسة إبلاغ سكان الأحياء المعنية بالأشغال بالبيانات الضرورية التي تهم السكان.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الساكنين بالأحياء المذكور، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان حي بوتريفيس بولاية الجلفة؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب إرسالكم المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم بطرح سؤال كتابي يتعلق «بانشغالات المواطنين الساكنين ببعض أحياء مدينة الجلفة وكذا الإجراءات المتخذة للتكفل بها».

أود في البداية أن أتقدم لكم بخالص الشكر على اهتمامكم البالغ، بقطاع الموارد المائية والبيئة، خاصة في جانبه المتعلق بالحياة اليومية للمواطن والتسيير الحسن للمشاريع المنجزة من طرف قطاعنا الوزاري.

ردا على سؤالكم، أود أن أحيطكم علما بمدى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل نظام التزويد بالمياه الصالحة للشرب لمدينة الجلفة الذي انطلقت الأشغال به في شهر فبراير 2013، والمتضمن ثلاثة أجزاء:

ـ أولا: تجديد قنوات شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب، والتي بلغت نسبة الإنجاز 100٪ وإنجاز أكثر من 13265 توصيلا فرديا أي بنسبة إنجاز 72٪.

ـ ثانيا: إعادة تجهيز 17 بئرا و 03 محطات ضخ (محطة الضخ الشمالية لحقل عين لوكاريف، محط الضخ لحقل واد الصدر القديمة بالإضافة إلى محطة إعادة الضخ لحي شعباني) بلغت نسبة الإنجاز بها 99٪.

ـ ثالثا: إعادة تأهيل أحد عشر (11) خزانا بلغت نسبة الأشغال بها 80٪ مما مكن من استغلال سعة تخزين تقدر بـ 9700 متر مكعب، بعد عملية إعادة التأهيل.

حيث تم الانتهاء من التجارب على الشبكة الجديدة المنجزة، على طول 194.086م في أغلب

الأحياء المعنية بتجديد الشبكة، ووضعها حيز الخدمة بالتزامن مع الاستغناء عن استغلال الشبكة القديمة بصفة نهائية، مثلما هو الحال بأحياء الحدائق، الوئام، سليمان عميرات، المستقبل، عمر إدريس، شعباني، الفلاح.

ومع استكمال الأشغال، سيتم القضاء على التسربات التي كانت موجودة سابقا على مستوى الشبكة القديمة لهاته الأحياء وستعرف عملية توزيع المياه الصالحة للشرب تحسنا ملحوظا.

أما فيما يخص الأشغال على مستوى حي بوتريفيس، موضوع انشغالكم، الذي يعتبر من أكبر الأحياء في مدينة الجلفة، بطول شبكة قدره 32 كلم، فقد تم الانتهاء من تجديدها بنسبة 100٪ مع إنجاز أكثر من 3300 توصيلة للزبائن في شهر أكتوبر 2016، أما بالنسبة للتجارب فتم الانتهاء منها مؤخرا.

إن أشغال إعادة الأرضية إلى حالتها الأصلية بهذا الحي، بلغت مانسبته 55٪، وهذا راجع إلى توقف محطات تلبيس الحصى عن العمل في هذا الوقت، نظرا للظروف المناخية التي عرفتها مدينة الجلفة، على غرار باقي العديد من ولايات الوطن.

من جهة أخرى، أؤكد لكم أن مؤسسة الإنجاز ملزمة بموجب الشروط التعاقدية بإرجاع الأرضية إلى حالتها الأصلية، بالموازة مع وضع الشبكة الجديدة حيز الخدمة نهاية شهر مارس 2017.

تلكم هي أبرز المعطيات التي أردت إفادتكم بها إجابة عن سؤالكم وتبقى وزارة الموارد المائية والبيئة والهيئات التابعة لها على استعداد لتزويدكم بمعلومات إضافية إذا ما لزم الأمر لذلك.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 مارس 2017

عبد القادر والي
وزير الموارد المالية والبيئة

3ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

يعاني سكان مناطق أم الشقاق ببلدية القديد وسكان حجر الملح ببلدية عين معبد ولاية الجلفة، من شدة البرد القارس ومعاناتهم من استعمال قارورات غاز البوتان والتي يتسبب جلبها في معاناة شاقة وأحيانا تجلب من بلديات مجاورة وبأثمان مضاعفة، لاسيما عند سوء الأحوال الجوية، في ظل انعدام شبكة الغاز الطبيعي والمناطق المذكورة بها تجمعات سكانية معتبرة، حيث يأملون من معاليكم دراسة وإنجاز إيصال شبكة الغاز الطبيعي إلى مناطقهم للحد من معاناتهم اليومية وتحسين ظروفهم المعيشية.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان المناطق المذكورة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان المناطق المذكورة أعلاه، وهل هناك إمكانية دراسة وإنجاز إيصال الغاز الطبيعي لها؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 فيفري 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المتعلق بتزويد منطقتي حجر الملح، بلدية عين معبد، وأم الشقاق، بلدية القديد، ولاية الجلفة، بالغاز الطبيعي، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الآتية:

أسفرت المجهودات المبذولة من قبل الدولة في مجال

التوزيع العمومي للغاز الطبيعي على توصيل الغاز إلى 138 ألف مسكن على مستوى33 بلدية من أصل 36 بلدية التابعة لولاية الجلفة، وكذا على مستوى 13 تجمعا ثانويا ليكون بذلك معدل التغطية بالغاز الطبيعي مع نهاية سنة 2016 في حدود 87٪، وسيصل إلى حدود 89٪ مع الانتهاء من البرنامج الذي هو قيد الإنجاز والذي يمس بلديتين و 47 حيا عمرانيا.

أما بخصوص المناطق، موضوع سؤالكم، فقد تم تسجيل منطقة حجر الملح ضمن البرنامج التكميلي الذي هو قيد التحضير، أما بالنسبة للتجمع الثانوي أم الشقاق والذي يبعد عن شبكة النقل بحوالي 22 كم ويضم ما يقارب 500 سكن، سيتم التكفل به ضمن البرامج المستقبلية وهذا بعد اقتراحه من قبل السلطات المحلية.

وتفضلوا، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

نور الدين بوطرفة
وزير الطاقة

4ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

يعتبر المسجد العتيق بحي البرج بولاية الجلفة أقدم قطب ديني وإرث تاريخي، ويحتوي على مدرسة لتعليم القرآن الكريم وتقديم الدروس الدينية، إلا أنه يحتوي على صومعة مهددة بالسقوط في أي لحظة على مرتادي المسجد أو على المارة والجيران، وتفاديا لوقوع أي حادث يمس بحياة الأشخاص، يستعجل سكان حي البرج ترميم صومعة المسجد لإزالة هذا الخطر، وللحفاظ على هذا الموروث الديني والثقافي، باعتباره منارة تاريخية تحتاج إلى الاهتمام والعناية.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان حي البرج ومرتادي المسجد العتيق، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان حي البرج ومرتادي المسجد، وهل هناك إمكانية لإعادة ترميم صومعة المسجد من طرف قطاعكم الوزاري، أو التدخل لدى الجهات المعنية بالترميم لتفادي أي خطر على المصلين؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 مارس 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد؛

السيد محمد قطشة، عضو مجلس الأمة،

فبموجب إرسالكم المؤرخ في 01 مارس 2017، الذي تفضلتم مشكورين بطرحه حول وضعية المسجد العتيق بحي البرج بولاية الجلفة.

يطيب لي أن أتوجه إليكم بخالص تحياتي شاكرا عنايتكم واهتمامكم بقطاع الشؤون الدينية، وتجاوبا مع انشغالاتكم التي تكتسي أهمية بالغة، يسعدني أن أوافيكم بالرد عما تفضلتم بطرحه.

وبالنظر للقيمة التاريخية التي يكتسيها المسجد العتيق بحي البرج ولاية الجلفة وباعتبار ما يمثله هذا القطب الديني في الوسط الجلفاوي خاصة بتميز دروسه ووسطية خطبه.

ومن أجل حمايته والمحافظة عليه، فقد قمنا بمراسلة مصالحنا الولائية بتاريخ الخميس 05 جانفي 2017 من أجل البدء بإجراءات تصنيف المسجد العتيق كمسجد تاريخي وتسوية وضعيته بهذه الصفة حتى يتمكن من الاستفادة بصفة دورية من عمليات الصيانة والترميم، كما أننا نتابع بصفة جادة عمل مصالحنا المحلية التي هي في اتصال دائم بالمصالح التقنية المحلية للدائرة وكذا السلطات البلدية من أجل التكفل بهذا المعلم التاريخي في أقرب الآجال.

هذا ولا يفوتني في الأخير أن أعرب لكم عن خالص شكري لمقاسمتنا الانشغالات ذات الصلة بالقطاع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد عيسى
وزير الشؤون الدينية والأوقاف

5ـ السيد محمود قيساري
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم بسؤالي الكتابي التالي، إلى معالي وزير الطاقة.

معالي الوزير،

ـ إن الشركة الجزائرية والمتجنسة بالجنسية البريطانية المنشأة في لندن من مواليد سوناطراك تحت اسم «SPC London» والتي تدفع مبلغ 45 مليون دولار سنويا للخزينة البريطانية على شكل ضرائب وتملك إمكانيات هائلة، والتي لم تنضم إلى حد الساعة إلى الشركة الأم «سوناطراك».

سيدي الوزير، أين أثر أرباح هاته الشركة في ميزانية 2017 في ظل الأزمة؟ وهل أخذت بعين الاعتبار مداخيلها وعائداتها في المشروع السالف الذكر؟

تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 13 أفريل 2017

محمود قيساري
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المتعلق بسوناطراك البترولية لندن «spc» يطيب لي أن أخبركم بأن هذه الشركة تعمل في ملاذ ضريبي، يمكنها من الاستفادة من عدة مزايا قانونية ومالية وهي فرع من فروع شركة سوناطراك، كما أن فكرة إنشاء فروع لسوناطراك في الخارج تدخل ضمن استراتيجية القطاع الهادفة إلى تسويق منتجاتنا في الخارج وخاصة الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال.

وضمن هذا المنظور، تم إنشاء سوناطراك البترولية لندن «spc» في سنة 1989، في محيط ومناخ مواتي لبيع الغاز في أوروبا، نظرا لهوامش الربح المحفزة والعجز الملحوظ في التموين وفي قدرات الاستيراد، فهي تنشط أساسا في قطاع التجارة «Trading»، تشتري مواد بترولية من سوناطراك لتبيعها في جميع أنحاء العالم لفائدة الشركة الأم سوناطراك، لذا يتطلب هذا النشاط وسائل النقل الملائمة، مما دفع بالشركة إلى اقتناء ناقلات وبالتالي فأسطولها يتكون من عدة ناقلات لنقل غاز البترول المسال، بمختلف الأحجام، وباخرة من الحجم الكبير لنقل البترول الخام.

وعليه، فإن سوناطراك البترولية لندن «spc Londres» هي فرع من فروع شركة سوناطراك، تخضع للقانون البريطاني، وهي مجبرة على احترام التشريع المعمول به في دولة المقر.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 ماي 2017

نور الدين بوطرفة
وزير الطاقة

6ـ السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار الدستور وقوانين الجمهورية التي تضمن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وترقية العدالة الاجتماعية، وتبعا لذلك أقرت الدولة بعض الحقوق والامتيازات

والتحفيزات لسكان الجنوب من شأنها ضمان الحقوق الأساسية لكل أفراد المجتمع، ومن خلال ذلك كذلك عملت على تخفيض تسعيرة استهلاك الكهرباء لسكان الجنوب، مستعملي الضغط المنخفض، خلال كل سنة وفقا لما هو محدد قانونا، نظير استهلاكهم الكبير لهذه الطاقة لاسيما في فصل الحر، إلا أن هناك بعض البلديات بولاية الجلفة واقعة بالجنوب، نذكرها كما يلي: أم العظام، قطارة، سدرحال، دلدول، عمورة، مسعد، فيض البطمة، مجبارة، عين الإبل، تعظميت، الدويس، عين الشهداء، الإدريسية، بن يعقوب، زكار، سلمانة، مصنفة بالجنوب ويستفيد موظفوها من بعض الامتيازات التي تمنح لسكان الجنوب مثل منحة إطارات الجنوب، منحة المنطقة، العطل السنوية....إلخ من الامتيازات (المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 300 المؤرخ في 04 / 10 / 1995)، في المقابل أن مواطنيها لم يستفيدوا من تخفيض تسعيرة الكهرباء مستعملي الضغط المنخفض، وأحس مواطنو البلديات المذكورة بنوع من التمييز، خصوصا مع استفادة بلديات مجاورة لهم، في حين لم يستفيدوا هم من هذا الامتياز، وللتوضيح فقط وليس للتحيز وعلى سبيل المثال يستفيد سكان بلدية القرارة ولاية غرداية من التخفيض في حين لم يستفد سكان بلدية قطارة ولاية الجلفة المجاورة لها وتقع في الجنوب، كذلك يستفيد سكان بلدية سيدي مخلوف ولاية الأغواط في حين لم يستفد سكان بلدية تعضيمت ولاية الجلفة المجاورة لها، كما هو الحال لبلدية قصر الحيران ولاية الأغواط المجاورة لبلدية سدرحال ولاية الجلفة وبلدية سيدي بوزيد ولاية الأغواط المجاورة لبلدية الإدريسية ولاية الجلفة...إلخ.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات مواطني البلدية المذكورة أعلاه، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف مصالحكم للتكفل بانشغال سكان البلديات المذكورة أعلاه وإدماجهم ضمن البلديات المستفيدة من التخفيض في تسعيرة استهلاك الكهرباء مستعملي الضغط المنخفض؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جوان 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير الأول:

لقد تفضلتم بطرح سؤال كتابي، حول إمكانية إدراج بعض بلديات ولاية الجلفة ضمن قائمة البلديات المستفيدة من التخفيض في تسعيرة الكهرباء، وردا على ذلك، يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

تجدر الإشارة في البداية، أن تكفل الدولة بدعم فاتورة الكهرباء، بالنسبة لولايات الجنوب، يتم عن طريق حساب التخصيص الخاص رقم 302 ـ 089 الذي عنوانه «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب»، وذلك تطبيقا لأحكام مختلف قوانين المالية والمرسوم التنفيذي رقم 17 ـ 185، المؤرخ في 03 جوان 2017، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302 ـ 089 سالف الذكر، حيث جاء في المادة (05) منه أن الولايات المستفيدة من تمويل الصندوق هي كل من ولاية أدرار، بشار، تندوف، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، إليزي وتمنراست.

وعليه، فإن بلديات ولاية الجلفة المذكورة في سؤالكم، لا يمكنها أن تستفيد من دعم الدولة لتسعيرة الكهرباء المطبق على ولايات الجنوب العشر، السالفة الذكر، لأن تحديدها جاء على سبيل الحصر، ووفقا لمعايير موضوعية.غير أنه، واستجابة لانشغالات سكان مناطق الهضاب العليا في كل من ولاية الجلفة، البيض ونعامة، بهذا الشأن، عملت الدولة على وضع آلية تمكن بلديات هذه الولايات من الاستفادة من تخفيض في حدود 10٪ بالنسبة لمشتركي الضغط المنخفض والمتوسط، وذلك وفقا لمضمون التعليمة الوزارية المشتركة رقم 02، المؤرخة في 07 أوت سنة 2001، والمتعلقة بتخفيض تسعيرة الكهرباء في (13) ولاية من الجنوب الكبير.

وفي الختام، من المفيد الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد شرعت في التفكير بإعداد دراسة تهدف إلى إصلاح النظام الحالي للإعانات الممنوحة من طرف الدولة لفائدة المواطنين، بهدف الانتقال من نظام الإعانة القائم على دعم الأسعار إلى نظام التحويل المالي المباشر لفائدة الفئات المعنية.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق اعتباري.

عبد المجيد تبون
الوزير الأول

7 – السيد محمد قطشة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الطاقة

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

نظرا لتدهور وضعية الشبكة الكهربائية بسبب قدمها وانتهاء مدة حياة الكوابل النحاسية، وأصبحت تشكل خطرا على حياة الساكنين والمارة بحي بوتريفس فوج 1 بولاية الجلفة، التي تمر على شرفات سكناتهم حيث تعرضت لعدة مرات للقطع بسبب الرياح والعوامل الطبيعية، للإشارة أنه تم سابقا تهيئة الشبكة بالأفواج المجاورة واقتصرت العملية على ذلك واستثني هذا الفوج رغم العدد المعتبر من السكان الذي يحتويه.

ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان الحي، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان حي بوتريفيس (فوج 1) ولاية الجلفة، من أجل إعادة تأهيل شبكة الكهرباء لوضع حد للخطر الناجم عن تلف الأسلاك الكهربائية؟

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 ماي 2017

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الذي أثرتم من خلاله انشغالات سكان حي بوتريفيس (فوج 1) بولاية الجلفة، المتعلقة بإعادة تأهيل شبكة خطوط الكهرباء، يشرفني أن أحيطكم علما بأن قطاع الطاقة أنجز كل المشاريع التابعة له في إطار القوانين المعمول بها وبعد موافقة كل المصالح المعنية.

إن التعدي على محيط المنشآت الطاقوية هو مشكل يعاني منه القطاع لأن هناك بنايات ومشاريع تبنى دون احترام القوانين التي تسير محيط حماية المنشآت والهياكل الأساسية والتي تحدد المساحة الواجب احترامها من الجهتين حسب صنف المشروع.

إن تواجد مشاريع قرب المنشآت الطاقوية، يرجع بالأساس إلى الشخص الذي أنجز المشروع داخل محيط الحماية، وبالتالي عليه أن يتحمل تكاليف تحويل أو إزالة مسار المنشأة لكون المشروع الطاقوي كان موجودا قبل هذه البنايات.

للإشارة، فإن عملية تحويل الشبكات الكهربائية تتم وفقا للتنظيم الساري المفعول، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 95، المؤرخ في 17 مارس 2010، «الذي يحدد القواعد الاقتصادية لمستحقات الربط بالشبكات والنشاطات الأخرى الضرورية لتلبية طلبات تموين الزبائن بالكهرباء والغاز»، وخاصة المادة 34 منه التي تنص على «تقع المصاريف المتعلقة بتغيير مكان المنشأة على عاتق صاحب الطلب».

بالنسبة لانشغالكم، المتعلق بإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية بحي بوتريفيس المجمع، رقم 01، ببلدية الجلفة، يطيب لي أن أعلمكم بأن الدولة بذلت مجهودات جبارة في السنوات الأخيرة في مجال إعادة تأهيل الشبكات الكهربائية، وقد استفادت ولاية الجلفة في هذا الإطار من تسجيل عمليتين مست أغلب بلديات الولاية، الأولى تتعلق باستبدال الشبكة الكلاسيكية والثانية، المسجلة ضمن البرنامج الاستعجالي لسنة 2014، تتعلق باستبدال الشبكة المهترئة، باستثناء المسجل بها مخالفات مع المواطنين نتيجة التعدي عليها.

بخصوص المحول الكهربائي، موضوع سؤالكم، فقد وضع حيز الخدمة في سنة 1997 ولم يسجل به أي تذبذب في شدة التيار الكهربائي أو حوادث خاصة.

وعليه، فإن عدم تحمله للطلب المتزايد راجع بالأساس إلى تعدي المواطنين على الشبكة الكهربائية، ومع ذلك تم تدعيم الحي بإنجاز محول كهربائي جديد ضمن البرنامج الاستعجالي لسنة 2013.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 جويلية 2017

مصطفى قيطوني
وزير الطاقة

8ـ السيد عبد القادر شابني
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا كتابيا التالي نصه:

سيدي الوزير،

بمناسبة تقلدكم منصب وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، أتقدم إلى معاليكم الفاضلة بأطيب التهاني راجيا من المولى القديرأن يوفقكم في مهامكم لخير المواطن والوطن.

إن ظاهرة غلق غرف العمليات بالمستشفيات في تفاقم مستمر وتعرف تناميا خطيرا ماتسبب في تحويل عدد كبير من المرضى إلى العيادات الخاصة، هذا إن كانوا محظوظين، وإن كانت أنواع الجراحة الخاصة بهم متوفرة بهذه العيادات الخاصة، وإن انعدمت فسيبقى مصير المرضى مجهولا.

سيدي الوزير،

ظاهرة الإهمال وسوء التسيير أمور اعتاد عليها المواطن ولكن يصل الحال في بعض المستشفيات وفي المعروف منها بغلق أبواب غرف الجراحة، وهناك ما هو مغلق ومنذ 8 أشهر ومتعلق بنوع معين من الجراحات الحساسة ولم يتم تهيئتها، ما يعد أمرا خطيرا لا يدفع ثمنه فقط المرضى، بل أيضا طلبة الطب (جيل المستقبل المعول عليه)، وفي مقدمتهم الأطباء المقيمون الذين سيمرون مرور الكرام على تكوين هام بسبب هذا الإشكال؛ ورغم شكاوي المواطنين إلا أنه لم يتم النظر في هذه القضية لحد الساعة؛ والسؤال المطروح هنا لماذا لم يتم التكفل بهذا المشكل خلال كل هذه المدة؟

سيدي الوزير، نرجو من معاليكم توقيف هذه الظاهرة والنظر فيها، لأن وضع المستشفيات وخاصة عمودها الفقري (غرف العمليات) يزداد تدهورا سنة بعد أخرى، الأمر الذي سيجعل صحة وحياة المواطنين على المحك ولا أحد يحرك ساكنا.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جوان 2017

عبد القادر شابني
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أولا، أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على تهانيكم الخالصة بمناسبة تعييني على رأس قطاع الصحة كما أتمنى أن يوفقنا الله جميعا في مهامنا.

كما أشكركم على اهتمامكم بقطاع الصحة وعلى انشغالكم المتعلق بغلق قاعات العمليات الجراحية وكذا نوعية طلبة الطب.

وردا على سؤالكم، يشرفني أن أحيطكم علما أنه لا يتم غلق قاعات العمليات الجراحية إلا إذا استدعى الأمر ولأسباب محددة كإجراء أشغال الصيانة والترميم لتلك القاعات كونها لا تستوفي معايير النظافة الاستشفائية، يتم إصدار ترخيص للمؤسسة الاستشفائية لغلق هذه القاعات وذلك بعد دراسة وضعيتها أين يؤخذ بعين الاعتبار رأي المجلس الطبي للمؤسسة لضمان استمرارية نشاط المصلحة والسير الحسن للمؤسسة.

وتجدر الإشارة أن مصالح لقطاع الصحة تحرص على متابعة ومراقبة مدى احترام الآجال المحددة لتنفيذ هذه العمليات.

أرجو أنني قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 جويلية 2017

مختار حسبلاوي
وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 29 محرم 1438
الموافق 30 أكتوبر 2016

رقم الإيداع القانوني: 457-99 ـــ ISSN 1112- 2587